



في هذا العدد

الافتتاحية

نتنياهو هو من يتخذ القرار - سعادة مصطفى أرشيد

[الرابط للافتتاحية على موقع المجلة](#)

صوت سعادة

صوت سعادة - الموارنة سريان سوريون

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

الأخبار الحزبية

«القومي الاجتماعي: ما تعرض له فلسطين ولبنان والشام والعراق حلقات في مشروع صهيوني واحد»

[الرابط للخبر على موقع المجلة](#)

«تفاوضون تحت النار والجنوب يُذبح: أي دولة تحمي شعبها بالمفاوضات العقيمة؟»

[الرابط للخبر على موقع المجلة](#)

سياسة

علي الطاهر: التلة التي تطلّ سياسياً على هرمز - د. ميلاد سبيلي

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

قمة شرم الشيخ للسلام... أين السلام وأين غزة؟ - طارق سامي خوري

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

التطرف الديني والعقائدي - إبراهيم الدن

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

تقرير

العالم يتحرك ضد توريد الاسلحة إلى الكيان الصهيوني - لينا شلهوب

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

حجر الزاوية

الدولة والسياسة - نجيب نصير

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

مجتمع

«الأقليات» بين نظام «الملّة» ومفهوم المواطنة - نظام مارديني

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

دولة حكايات الأطفال الخرافية وتراجيديا الأكاذيب! أنطوان يزبك

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

ثقافة

الثقة والإرادة: طريق النهوض والانتصار - د. إدمون ملحم

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

الأدب الشعبي العريق بقوميته وعراقته التاريخية - د. وفا نسيب المهتار

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

رأي

كلهم مؤمنون بأنطون سعادة - عبد الله الهويدي

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

كلمة الفصل

غزة ما بين ذاكرتين - فارس بدر

[الرابط للمقال على موقع المجلة](#)

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه - مسؤول الموقع: جنى الصايغ

للتواصل: Sabahelkheynews@hotmail.com

نتنياهو هو من يتخذ القرار

سعادة مصطفى أرشيد - جنين فلسطين المحتلة



الافتتاحية

نتنياهو هو للضغوط الأمريكية في تناقص، وحسب ما قال أكاديمي فلسطيني ان نتنياهو واقع بين خيارين، الاول ان يقبل بالدخول في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة ترامب وذلك يعني دخوله في صراع مع اركان حكومته وحزبه اضافة الى المعارضة الانتهازية التي ستستثمر ذلك جيدا، والثاني اغضاب الولايات المتحدة وصديقه دونالد ترامب وهو الامر الذي قد يستطيع ترميمه وإعادة

رفعت دولة الاحتلال من مستويات التصعيد الدموي في جنوب لبنان وفي غزة والضفة الغربية، وذلك ما يشير انها مقبلة على تصعيد اكثر سخونة في الزمن القريب، وقت صاحبت الصيحات من وزراء في حكومة نتنياهو، الوزير المتطرف بن غفير على سبيل المثال الذي يطالب بصراحة بالتهام وجبة يومية من اللحم الفلسطيني الحي بمعدل 30 الى 40 شهيدا في غزة، فيما يبدو ان استجابة

علاقاته به الى سابق عهدها في حاله فاز في الانتخابات.

في هذه الاجواء جاءت زيارة جاريد كوشنير الرئيس الامريكي للسلام في الشرق الاوسط وصهره العزيز وقد بدا زيارته بالقاهرة بلقاء مع قيادة حركة حماس وبحضور الوسطاء وربما القيادي الفلسطيني محمد دحلان وكل من ميلاد ينوف وطوني بلير.

اراد كوشنير انتزاع مواقف من حركة حماس تساعد في حوار مع نتنياهو الذي يخوض معاركه في لبنان وفلسطين وسط حالة اجماع في اسرائيل، فحسب ما تؤكد استطلاعات الرأي ان المجتمع الاسرائيلي بمعظم اطيافه متفق على رفض وجود المقاومة ان في غزة او في لبنان ويريد فرض كامل السيطرة على الضفة الغربية وضمها وتهجير الفلسطينيين منها، يدرك كوشنير دقة اللحظة الراهنة التي تجري فيها الانتخابات الداخلية داخل تجمع الليكود تمهيدا للانتخابات العامة في 28 من تشرين اول القادم.

طرح كوشنير على قيادة المقاومة مسألة التنازل عن حكم غزة، ومسألة تسليم السلاح والتخلي عن الكفاح المسلح،

وأكد للحاضرين ان عليهم ان لا يراهنوا على نتائج الانتخابات الإسرائيلية فمهما كانت النتيجة، فان الحكومة القادمة سواء شكلها نتنياهو ام جابي ايزنغوت فلن تتغير السياسة الإسرائيلية تجاه الملفات الرئيسية ومنها الملف الفلسطيني. فيما قامت مقارنة حماس على ان هذه الحرب التي خذلها فيها الجميع باستثناء بعض المقاومات الحليفة وفق ظروفها، قد وصلت الى هذه النهاية وان المطلوب اليوم في ظل كل هذا الدمار والقتل والمرض والجوع والعطش توفير الإغاثة وسبل البقاء لأهل غزة الذين قدموا ما يفوق الخيال من الصبر والصمود، فكانت استجابتها لمطالب كوشنر محسوبة، اذ اكدت التزامها بمبادرة الرئيس ترامب، ولكن على ان لا تكون انتقائية وانما سلة واحدة، وتتساءل امام كوشنر: ستتنازل عن حكم غزة، ولكن ليس للفراغ، ولمن ستسلم السلاح؟ لنفسها؟ ام الى اللجنة الفلسطينية التي شكلها مجلس السلام والتي ينتظر اعضاؤها في القاهرة ان تسمح لهم حكومة الاحتلال بدخول غزة، وهي مستعدة للتحويل الى حركة سياسية والمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي ستجري في 28 في تشرين ثاني القادم- هذا ان جرت

قد وصلت الى كوشنر والى حمية سيد البيت الأبيض، رسالة تقول: لن نلتزم بتعليماتكم.

نستطيع في ختام هذا المقال الوصول الى خلاصتين، الاولى ان مجريات الاحداث لا زالت تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان نتنياهو هو ماض في حربه على لبنان وفلسطين متسلحا بالإجماع الاسرائيلي، وان الموقف الامريكي مهما اختلف او ابتعد عن الموقف الاسرائيلي الا انه لن يذهب كثيرا في خلافه او في ابتعاده، والإدارة الأمريكية لن تنشط مفاعيل الخلاف لتحويله الى قرارات ملزمة لتل ابيب. الخلاصة الثانية ان علينا ان ندرك ان التزامنا القومي والوطني وان كان لا يتزعزع، الا ان الأولوية اليوم هي هذه الوقف المجزرة وحرب الإبادة الجماعية واغاثه من تبقى من اهل غزة وهم في أمس الحاجة الى ذلك فأغاثتهم وإنقاذهم البقاء وهم في غزة ليست مسألة انسانية فحسب وانما في صلب دائرة الاهتمام القومي والوطني، وذلك بعيدا عن التنظير من بعيد او اعطاء دروس للمقاومة والمزايدة عليها

ولم يتم تأجيلها او عرقلتها، ولا تفكر بالحصول على اغلبيه برلمانية تعيدها لدائرة الحكم، وانما ستبقى في المعارضة.

عند انتقاله الى تل ابيب وفي لقائه مع نتياهو لم تكن الاخبار التي حملها من القاهرة لتؤثر على الموقف الاسرائيلي، اذ اكد نتياهو ان السلاح يجب ان يسلم للجنرال الامريكي كاسبر جيفرز الذي سيقوم بتدميره وان الانسحاب الاسرائيلي من غزة لن يكون متزامنا مع تسليم السلاح ولن يكون انسحابا كاملا اذ سيبقى الخط الاصفر قائما، في ما اكد ان لإسرائيل الحق في ملاحقة وقتل كل من شارك في التخطيط او التنفيذ لما جرى صبيحة السابع من تشرين اول 2023 وهذه قوائم يحتفظ بها نتياهو ويستطيع ان يضيف اليها ما شاء من اسماء، وان جيشه وأجهزته الامنية لن توقف نشاطها في غزة لإحباط اي هجوم بما فيها تنفيذ عمليات اغتيال في صفوف نشطاء المقاومة.

سريعا جاء الرد الاسرائيلي على زيارة كوشنر عقب مغادرته فلسطين المحتلة، فقد نفذ الجيش الاسرائيلي هجوما بالغ العنف على غزة استهدف ميناءها مما ادى الى استشهاد وجرح عدد كبير من المدنيين وربما الالههم ان هذه الرسالة

صوت سعاد**الموارنة سريان سوريون**

صوت سعاد

إن الموارنة، خاصة، يحملون تراثاً سورياً، وتاريخ طائفهم مندمج في تاريخ سورية كلها، ومنهم تنتظر المساهمة في حفظ هذا التراث، وكل فكرة تقصد عزلهم عن مجرى هذا التاريخ هي فكرة مقوضة لأساسهم ومعطلة لمستقبلهم.

المسألة اللبنانية لم تكن قط مسألة أمة خاصة أو جنس خاص أو بلاد خاصة، بل مسألة جماعة دينية دفعتها الحروب الدينية الماضية، وفقد الحقوق المدنية والسياسية العامة، إلى طلب وضع تأمين فيه على معتقداتها الروحية وتقاليدها حفظاً للتراث القديم لا تهديماً له.

جبران خليل جبران الماروني، لم يسعه، عندما رأى إنشاء الكيان اللبناني السياسي، إلا أن يقول في مقالة أنشأها خصيصاً لهذا الموضوع «لكم لبنانكم ولي لبناني».

المطران الماروني المغفور له الدبس ألف «تاريخ سورية»، وعدّ سورية كلها وطنه، والأمة السورية أمته.

سليمان البستاني الماروني، الأديب

الكبير، قال، وقد أشرف على الوفاة:

«وأرض سورية محط الأمل، إلى حماها يسير الرفات، وأهلها تلقى قبيل الممات بمرتع الرغد وعيش خضيل».

لا تخونوا أرواح آبائكم وأجدادكم ولا تعطلوا خلودكم إن كنتم تعقلون.

ليس الموضوع نقض الكيان اللبناني، فهذا الكيان مسلم به، فلنفرق بين الكيان وسلامته من جهة، والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى.

بعد العودة 1947 - 1949

«القومي الاجتماعي: ما تتعرض له فلسطين ولبنان والشام والعراق حلقات في مشروع صهيوني واحد»



الأخبار الحزبية

التوسعي في المنطقة. فالعدو، سواء عبر الاحتلال المباشر أو الضغوط السياسية والتدخل في خيارات الحكومات، يعمل على القضاء على كل قوة ترفض وجوده ومشروعه، تمهيداً لفرض واقع جديد يكرّس احتلاله وهيمنته وتوسّعه في المنطقة.

وفي لبنان، يعتبر المكتب السياسي أن ما تقدّمه السلطة اللبنانية من تنازلات وإغراءات وخدمات تحت عنوان «مفاوضات العار»، يمسّ بسيادة لبنان وكرامته الوطنية، ويمنح العدو هامشاً إضافياً للتوسع وفرض شروطه، في وقت تُشرّع فيه الأرض أمام اعتداءاته،

اجتمع المكتب السياسي في الحزب السوري القومي الاجتماعي، برئاسة رئيس الحزب، الأمين ربيع بنات، وحضور رئيس المكتب السياسي، الأمين عامر التل، وكافة الأعضاء، وتداول في التطورات المتسارعة التي تشهدها كيانات الأمة، ولا سيما في لبنان والشام وفلسطين والعراق، وأصدر البيان الآتي:

يرى المكتب السياسي أن ما يجري في مختلف كيانات الأمة ليس أحداثاً منفصلة أو أزمت متفرقة، بل حلقات مترابطة في مشروع واحد يستهدف إزالة كل فكرة تدعو إلى المجابهة والمواجهة والمقاومة للمشروع الصهيوني

باعتبارها الخيار الذي يضمن بقاء الأرض وبقاء الفلسطينيين على أرضه، ورفض كل الضغوط والإغراءات الرامية إلى دفعه للتخلي عن حقوقه أو مغادرة أرضه.

وفي العراق، يشدد المكتب السياسي على أن العراق، مهما عظمت الضغوط واشتدت، لن يكون ساحة أميركية تُستخدم لتنفيذ السياسات التآمرية على سائر بقاع الأمة. ويحذر الحزب من استهداف مقدرات الدولة العراقية أو الاستيلاء عليها ونهبها، فهي ملك للعراقيين الذين عانوا الأمرين من الاحتلالات وسياسات الهيمنة التي سلبتهم حقهم في تقرير خيارات بلادهم، وسخرت ثرواتهم وإمكاناتهم لخدمة مشاريع التفيت والتقسيم.

وختم المكتب السياسي بالتأكيد أن ما تتعرض له فلسطين ولبنان والشام والعراق يؤكد وحدة المشروع الذي يستهدف الأمة، وأن مواجهة هذا المشروع لا تكون بالتنازلات أو الرهان على إرادة العدو، بل بالتمسك بالسيادة والحقوق والأرض، وبناء عناصر القوة والمقاومة القادرة على حماية حاضر الأمة ومستقبلها.

ويُضرب بعرض الحائط بكل ما يتصل بالسيادة والكرامة والمصلحة الوطنية.

وفي الشام، يؤكد الحزب أن العدوان الصهيوني المتواصل على الأراضي السورية يشكل امتداداً للمشروع نفسه الذي ينفذه الاحتلال في لبنان، ويأتي في سياق التمدد الصهيوني على حساب الأرض السورية. وقد أصبحت النوايا العدوانية واضحة بما لا يترك مجالاً للالتباس، الأمر الذي لا بد أن يولد مشروع مواجهة على الأرض. فالذرائع التي يسوقها العدو لتبرير قصف الجنوب اللبناني لا وجود لها في سوريا، ومع ذلك تتكرر الاعتداءات، وتبقى النتيجة واحدة: استباحة الأرض ومحاولة فرض وقائع جديدة بالقوة.

أما في فلسطين، فيرى المكتب السياسي أن اتساع رقعة الاستيطان في الضفة الغربية، ورفض العدو أي اتفاق يُبقي السلاح بأيدي الفلسطينيين في غزة، ومحاولاته المستمرة لنزع عناصر القوة من الشعب الفلسطيني، ليست سوى خطوات متقدمة لتنفيذ مخطط «صفقة القرن» تحت مسميات وصيغ جديدة، بما يؤدي إلى اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وتصفية قضيتهم.

ويدعو الحزب أبناء شعبنا في فلسطين إلى مزيد من التمسك بالمقاومة،

«تفاوضون تحت النار والجنوب يُذبح: أيّ دولة تحمي شعبها بالمفاوضات العقيمة؟»



مجزرة، ولا كرامة لمفاوضات تجري تحت القصف والتهديد.

دماء شعبنا ليست ورقة تفاوض، والجنوب ليس ساحة مباحة، وسيادة لبنان ليست بضاعة على طاولة المساومات.

وعلى الدولة أن تكفّ عن الرهان على ضمانات أثبتت عجزها، وأن تتحمل مسؤوليتها في حماية شعبها وأرضها، بدل إدانة العدوان ببيانات الشجب وانتظار نتائج مفاوضات لا يلتزم العدو بشيء منها.

ويؤكد الحزب تمسّكه بحق شعبنا في مقاومة الاحتلال والعدوان، ورفضه الكامل للتفاوض مع كل المتآمرين على حقوقنا القومية.

من لا يردعه التفاوض، لا يفهم إلا معادلة القوة.

يدين الحزب السوري القومي الاجتماعي بأشدّ العبارات المجزرة الإسرائيلية الجديدة التي استهدفت فجر اليوم أطراف بلدة أنصار وأوتوستراد دير الزهراني - النبطية، وأوقعت أكثر من عشرة شهداء وعدداً من الجرحى، بينهم أطفال ونساء ومستون.

إنها ليست «خروقات»، بل عدوان مفتوح ومجزرة موصوفة، يُقتل أهلنا في بيوتهم، تُدمّر المنشآت، يُهجّر الجنوبيون، وتُستباح السيادة، فيما تصرّ الدولة على الدوران في حلقة مفاوضات عقيمة لم تحم مواطنًا، ولم تمنع غارة، ولم تردع عدوًا.

ونسأل الحكومة بوضوح، ماذا بقي لتفاوضوا عليه فيما يُقتل شعبكم وتُقصّف أرضكم؟ وكم شهيدًا إضافيًا تحتاجون لتدركوا أن التفاوض تحت النار ليس سيادة، بل عجز يُقدّم للعدو مجانًا؟

لقد سقطت قيمة هذا المسار أمام دماء الشهداء. فلا معنى لاتفاقات لا تلزم العدو، ولا قيمة لضمانات لا تمنع

علي الطاهر: التلة التي تطلّ سياسيًا على هرمز

د. ميلاد سبيلي



سياسة

المحلية ورقة في مفاوضات دولية أوسع.

ما الذي يجعل علي الطاهر مهمة؟

تقع مرتفعات علي الطاهر شرقي النبطية، وتشرف بحكم ارتفاعها وموقعها على مساحات واسعة من جنوب لبنان، وعلى طرق حيوية تؤدي إلى المدينة ومحيطها. والسيطرة عليها تمنح الطرف الموجود فيها قدرة أفضل على الرصد البصري والإلكتروني، وعلى متابعة الحركة العسكرية وضبط بعض محاور الانتقال والاتصال.

قد يبدو الربط بين مرتفعات علي الطاهر في جنوب لبنان ومضيق هرمز، على بعد آلاف الكيلومترات، ضرباً من المبالغة الجغرافية. فما الذي يمكن أن يجمع تلة تشرف على النبطية بممر بحري تعبر منه نسبة وازنة من تجارة الطاقة العالمية؟ لكن الحروب الحديثة لا تُقرأ بالخرائط وحدها. فالمواقع الصغيرة قد تتحول إلى عقد استراتيجية عندما تتقاطع فوقها مصالح القوى الإقليمية، وتصبح التلة جزءاً من المضيق، والجهة

لكن التدقيق يفرض التمييز بين ثلاثة مستويات: الموقف الرسمي، والتسريبات، والتحليل السياسي.

الموقف الإيراني المعلن يربط إعادة فتح مضيق هرمز بإنهاء الحصار الأميركي على الموانئ الإيرانية، ورفع العقوبات النفطية، وتحرير الأموال المجمدة، ووقف العمليات العسكرية على جميع الجبهات. وهذه العبارة الأخيرة تسمح لطهران باعتبار الحرب على لبنان، أو توسيع الاحتلال الإسرائيلي فيه، جزءاً من النزاع القائم بينها وبين واشنطن.

كذلك، صدرت تهديدات إيرانية بالانتقال إلى وضع هجومي أشمل إذا فشلت المفاوضات، وباستخدام القوة لكسر الحصار الأميركي. لكن لا توجد، حتى الآن، وثيقة رسمية واضحة أو تصريح إيراني مباشر يقول حرفياً إن احتلال علي الطاهر سيؤدي آلياً إلى إغلاق مضيق هرمز.

أما التقارير التي تتحدث عن اعتبار التلة خطأً أحمر إيرانياً، فتعتمد غالباً على مصادر غير مسماة أو رسائل منقولة عبر قنوات خلفية. وقد تكون هذه الرسائل حقيقية، لأن الدول لا تعلن دائماً خطوطها الحمراء في بيانات

وتقول «إسرائيل» إن تحت هذه المرتفعات شبكة واسعة من الأنفاق وغرف القيادة التابعة لـ«حزب الله». لكن هذه المعلومات، على أهميتها، تبقى في جزء منها رواية إسرائيلية لم تخضع لتحقيق مستقل.

لكن الوصول إلى التلة لا يعني السيطرة الكاملة عليها. فهناك فرق بين قصف الموقع، وبلوغ قمته، والسيطرة النارية عليه، واقتحام أنفاقه، وتطهيرها، والاحتفاظ بالأرض، وحماية خطوط الإمداد إليها. وقد يستطيع الجيش الإسرائيلي إعلان السيطرة على سطح المرتفع، فيما تبقى أجزاء من بنيته تحت الأرض أو في الأحراج المحيطة قادرة على العمل.

لهذا، قد تتحول علي الطاهر من مكسب تكتيكي سريع إلى موقع استنزاف طويل.

هل هددت إيران بإغلاق هرمز؟

تداول أوساط سياسية وإعلامية معلومات تفيد بأن إيران أبلغت المعنيين بأن محاولة «إسرائيل» حسم معركة علي الطاهر واحتلالها ستؤدي إلى تدخل إيراني مباشر، وقصف «إسرائيل» وقواتها في جنوب لبنان، وإغلاق مضيق هرمز بالكامل.

رسمية، لكنها لا ترتقي بعد إلى مستوى الحقيقة المثبتة.

إذاً، الربط بين علي الطاهر وهرمز ليس وهمًا، لكنه ليس معادلة آلية أيضًا. إنه رابط استراتيجي يُحتمل أن تستخدمه إيران للدردع والمساومة، لا زرًا عسكريًا يُضغَط فيُغلق المضيق فور سقوط التلة.

هرمز المغلق والمفتوح في آن واحد

السؤال المتداول عما إذا كانت إيران ستغلق مضيق هرمز يحتاج أصلًا إلى تصحيح. فالمضيق لا يعمل اليوم بصورة طبيعية. إيران تقول إنه مغلق، والولايات المتحدة تقول إنه مفتوح وآمن، فيما تظهر حركة الملاحة أن عدد السفن العابرة انخفض بصورة حادة، وأن شركات الشحن تتجنب المنطقة أو تعيد احتساب مخاطر المرور فيها.

لذلك، ليس السؤال الحقيقي: هل ستغلق إيران المضيق؟ بل: هل ستنتقل من تعطيل شديد وانتقائي للملاحة إلى محاولة منع كل عبور متبقٍ؟

يمكن لإيران تشديد الخناق بواسطة الألغام، والصواريخ الساحلية، والطائرات المسيّرة، والزوارق السريعة، واستهداف السفن التي لا تلتزم بالمسارات التي تفرضها. لكنها لا تستطيع ضمان إغلاق

كامل ودائم في مواجهة الأسطول الأميركي والقوى الغربية والخليجية. كما أن الإغلاق الشامل يضر بإيران نفسها، ويصيب صادراتها وعلاقاتها الاقتصادية، خصوصًا مع الصين.

من هنا، يبقى الاحتمال الأكبر أن تستخدم طهران هرمز بطريقة متدرجة: ترفع الخطر، وتقلص الملاحة، وتستهدف سفنًا مختارة، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، من دون أن تنتقل فورًا إلى مواجهة بحرية مفتوحة قد تهدد النظام الإيراني نفسه.

ماذا لو حصلت «إسرائيل» على الضوء الأخضر؟

الضوء الأخضر الأميركي لا يعني بالضرورة موافقة مكتوبة على احتلال دائم. قد يعني السماح بقصف مكثف، أو بعملية خاصة لاقتحام الأنفاق وتفجيرها، أو مجرد رفع الاعتراض الأميركي السابق على التحرك الإسرائيلي.

وهنا يمكن تصور ثلاث مسارات.

الأول، عملية نارية واسعة تحاول «إسرائيل» عبرها تدمير المجمع المفترض من الجو، من دون تثبيت قوات دائمة. وهذا هو الخيار الأقل كلفة على واشنطن، والأكثر قابلية للتسويق انتخابيًا لنتنياهو.

الثاني، اقتحام بري محدود تدخل خلاله وحدات خاصة وهندسية إلى الموقع لتدمير الأنفاق وجمع المعلومات، ثم تنسحب. لكن هذا السيناريو يحمل مخاطر الكمائن، والصواريخ المضادة للدروع، والطائرات المسيّرة، والأنفاق المفخخة، وقد يؤدي إلى توسع رد «حزب الله» وإطلاق صواريخ على العمق الإسرائيلي.

أما الثالث فهو احتلال التلة وتحويلها إلى موقع إسرائيلي دائم. وهذا هو الأخطر؛ لأنه لا يعود عملية لتدمير هدف عسكري، بل تغييراً لخريطة الاحتلال، وتوسيعاً للمنطقة الأمنية شمالاً، وتهديداً مباشراً للنبطية وما بعدها.

عندها، يُرجح أن يحاول «حزب الله» تحويل الموقع إلى بؤرة استنزاف دائمة، وأن تضطر «إسرائيل» إلى تخصيص قوات كبيرة لحمايته وتأمين طرق الوصول إليه. وقد تبدأ إيران بردود محدودة، عبر المسيّرات والصواريخ أو دعم جبهات أخرى، ثم تنتقل إلى تشديد تعطيل الملاحة في هرمز إذا شعرت بأن واشنطن أعطت «إسرائيل» غطاءً لتصفية إحدى أهم أوراقها في

لبنان.

نتنياهو وصوره انتصار

لا يمكن فصل علي الطاهر عن الانتخابات الإسرائيلية المقررة في 27 تشرين الأول 2026. نتنياهو يدخل هذه الانتخابات مثقلاً بأسئلة الأمن والإخفاقات والحرب الطويلة. لذلك يحتاج إلى إنجاز واضح يستطيع تقديمه للناخب الإسرائيلي باعتباره تغييراً في الواقع الأمني، لا جولة إضافية من القصف.

إذا نجحت «إسرائيل» في احتلال الموقع أو تدميره بسرعة، وعرضت صور الأنفاق والأسلحة، وخرجت بخسائر محدودة، فقد تتحول العملية إلى رصيد انتخابي مهم لنتنياهو. وسيقول إنه أزال عقدة عسكرية استعصت على الجيش، وعزز أمن الشمال، وأجبر «حزب الله» على التراجع.

نتنياهو يحتاج، إذاً، إلى معركة قصيرة تنتج صورة انتصار، لا إلى احتلال طويل يحتاج إلى نصر لا يستطيع ضمانه.

وما يفيد نتنياهو قد يضر ترامب تجري الانتخابات النصفية الأميركية

من أمنها الانتخابي والعسكري. إيران تراها جزءًا من شبكة ردع تمتد إلى هرمز. واشنطن تقيسها بأسعار النفط وحسابات الكونغرس. و«حزب الله» يتعامل معها بوصفها موقعًا يختبر بقاء قدرته وردعه.

لذلك، ليست المسألة في مَنْ يسيطر على التلة وحدها، بل في مَنْ يملك قرار الحرب حولها، ومن يدفع ثمنها، ومن يحولها إلى ورقة تفاوض أو صندوق اقتراع. وفي جميع السيناريوهات، قد يربح هذا الطرف موقعًا، ويكسب ذاك أصواتًا، وتحصل دولة ثالثة على ورقة تفاوض؛ لكن الخاسر الأول يبقى لبنان، إذا استمر أرضًا تتقاطع فوقها استراتيجيات الآخرين من دون أن تكون له استراتيجية وطنية واحدة، في ظل انقسام عامودي شاسع بين سلطة تذهب إلى تفاوض مباشر مع العدو دون أية عناصر قوة سوى المراهنة على «الصديق» الأميركي، وبين أطراف أخرى تراهن على المقاومة العسكرية التوازنات الإقليمية لتحرير الأرض فيما اختلال القوى موجود.

في 3 تشرين الثاني، أي بعد الانتخابات الإسرائيلية بأسبوع واحد. وهنا يظهر التناقض بين مصلحة نتياهو ومصلحة ترامب.

قد يحتاج نتياهو إلى التصعيد كي يعيد الأمن إلى مركز الحملة الانتخابية. أما ترامب فيحتاج إلى تخفيض أسعار النفط والبنزين، وتهدة هرمز، وإقناع الناخب الأميركي بأنه لا يقود بلاده إلى حرب جديدة.

الناخب الأميركي لا يصوت على قيمة التلة العسكرية، بل على كلفة البنزين، والتضخم، والوظائف، وسقوط الجنود الأميركيين. لذلك قد يربح نتياهو انتخابيًا من عملية يخسر بسببها الجمهوريون مقاعد في الكونغرس.

من هنا، يُرجح أن يكون أي ضوء أخضر أميركي مشروطًا: دمّروا ما تستطيعون، وحققوا إنجازًا محدودًا، لكن لا تحولوا العملية إلى احتلال دائم يدفع إيران إلى توسيع حرب هرمز.

لبنان بين التلة والمضيق

المشكلة الأعماق أن لبنان يتحول مرة أخرى إلى ورقة في معادلات اقليمية. «إسرائيل» ترى في علي الطاهر جزءًا

قمة شرم الشيخ للسلام... أين السلام وأين غزة؟

طارق سامي خوري



سياسة

النار، إدخال المساعدات الإنسانية،
والتحضير لإعادة الإعمار والانتقال إلى
مسار ينهي المأساة.

حضر ممثلو الدول... واجتمعوا...
وتصافحوا... والتقطوا الصور... وألقوا
الكلمات

ووقعوا وتعهدوا، وخرج العالم يومها
بوعود عنوانها: وقف الحرب وحماية
أهل غزة.

واليوم نسألهم جميعا: أين أنتم؟ أين

للتذكير، لأن ذاكرة السياسة قصيرة،
لكن ذاكرة الشعوب والتاريخ لا يجب أن
تكون كذلك.

في 13 تشرين الأول 2025، اجتمع في
شم الشيخ قادة وممثلون عن عشرات
الدول العربية والإسلامية والدولية، إلى
جانب منظمات ومؤسسات دولية، في
قمة حملت عنوان «قمة شرم الشيخ
للسلام».

وكان الهدف المعلن واضحا: إنهاء
الحرب في غزة، تثبيت وقف إطلاق

وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
وَالْوِلْدَانِ ﴿٧٥﴾
(النساء: 75)

وهل هناك اليوم صورة للمستضعفين
أوضح من أطفال غزة ونسائها ورجالها؟
والسؤال اليوم لا يوجه إلى الشعوب
وحدها، بل إلى المجتمع الدولي
ومؤسساته، وإلى كل الجهات المعنية
بتنفيذ ما تم الاتفاق والتعهد به في شرم
الشيخ:

ماذا تحقق من تلك التعهدات؟ ولماذا
بقي أهل غزة يدفعون الثمن حتى اليوم؟
غزة لا تحتاج مؤتمرا جديدا، ولا
صورة جماعية جديدة، ولا بيانا جديدا.
غزة تحتاج موقفا وفعلاً.

والتاريخ لن يسأل كم قمة عقدتم،
ولا كم خطابا ألقيتم، ولا كم صورة
التقطتم...

سيسأل سؤالا واحدا:

ماذا فعلتم عندما كانت غزة تقتل
أمامكم؟

غزة ما زالت حية رغم كل شيء...

فهل بقي في العالمين العربي
والإسلامي ما يدل على أنهما على قيد
الحياة؟ غزة العزة

تلك الصور؟ أين تلك التوقيعات؟ أين
تلك الالتزامات؟ أين وقف إطلاق النار؟
أين إنهاء الحرب؟ وأين حماية أهل غزة؟
لم يتوقف العدوان والقتل والدمار،
وغزة ما زالت تنزف، وأهلها ما زالوا
يدفعون ثمن عجز عالم كامل عن إلزام
المحتل بما تم الاتفاق والتعهد عليه.

وهنا يصبح السؤال مشروعا ومؤلما:

هل كانت قمة شرم الشيخ مؤتمرا
لإنهاء الحرب على غزة، أم تحولت مع
الوقت إلى مؤتمر لدفن المطالب والعهود
العربية والإسلامية والدولية بوقف القتل؟
وهل انتهى الأمر إلى أن تجتمع
الدول، وتوقع، وتتصور، ثم يعود كل
طرف إلى مصالحه، ويبقى أهل غزة
وحدهم في مواجهة القتل، والحصار،
والجوع، والدمار؟

وأوجه السؤال بشكل خاص إلى العالم
العربي والإسلامي

أين الشهامة العربية؟ أين النخوة
الإسلامية؟ أين الكرامة؟ أين الغضب؟

وأين مسؤولية الأمة تجاه شعب يقتل
ويجوع ويهجّر أمام أعين العالم؟

وأين نحن من قول القرآن الكريم:

﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

التطرف الديني والعقائدي

حين تتحول العقيدة إلى أداة لإقصاء الآخر

إبراهيم الدن



سياسة

ومن هنا، فإن مواجهة التطرف لا ينبغي أن تكون مواجهة لدين أو عقيدة، بل مواجهة لمنهج التفكير المتطرف الذي يجعل الإنسان أسيراً لفكرة واحدة، ويرفض الاعتراف بحق الآخرين في الاختلاف.

من الإيمان بالعقيدة إلى احتكار الحقيقة

لا يرتبط التطرف بدين محدد، ولا بعقيدة بعينها، ولا بشعب أو قومية أو طائفة. فالتطرف ظاهرة إنسانية وسياسية وفكرية يمكن أن تظهر عندما تتحول العقيدة، أيًا كان مصدرها، من منظومة فكرية أو روحية إلى حقيقة مطلقة يحتكر أصحابها تفسيرها، ثم يستخدمونها لإلغاء المختلف أو تبرير إقصائه أو ممارسة العنف بحقه.

ومع مرور الوقت، يصبح هذا التقسيم أكثر حدة، بحيث يفقد الآخر صفته الإنسانية في الخطاب المتطرف، ويصبح مجرد «عدو» أو «خائن» أو «كافر» أو «منحرف» أو أي تسمية أخرى تسمح بإلغاء شخصيته وحقوقه.

الانتقائية في استخدام النصوص

والأفكار

من أخطر أدوات التطرف الانتقائية. فالجماعة المتطرفة قد تنتقي من النصوص الدينية أو التاريخية أو الفكرية ما يتناسب مع موقفها، وتتجاهل النصوص أو المبادئ التي تتعارض معه. وهكذا تصبح العقيدة في بعض الأحيان مادة جاهزة لتبرير موقف سياسي أو عسكري أو اجتماعي اتخذته الجماعة مسبقاً.

وبدل أن يكون الفكر هو الذي يقود الممارسة، تصبح الممارسة هي التي تبحث عن غطاء فكري أو ديني يبررها.

تقديس الجماعة والقيادة

يبدأ التطرف عندما يصبح الولاء للجماعة أقوى من الولاء للمبادئ الأخلاقية التي تدعي الجماعة الدفاع عنها.

الإيمان بفكرة أو عقيدة ليس تطرفاً بحد ذاته. فلكل إنسان الحق في أن يؤمن بما يشاء، وأن يدافع عن أفكاره ومبادئه. لكن الخطر يبدأ عندما تنتقل الجماعة من الإيمان بأن «هذه هي الحقيقة التي أؤمن بها» إلى الاعتقاد بأن «هذه هي الحقيقة الوحيدة التي يحق للجميع أن يؤمنوا بها».

عندها يتحول الاختلاف من حق طبيعي إلى تهديد، ويتحول صاحب الرأي المختلف من إنسان له حقوق إلى خصم يجب إسكاته أو إقصاؤه.

وهذه الآلية يمكن أن تظهر لدى جماعة دينية أو قومية أو سياسية أو أيديولوجية، مهما اختلف اسمها وشعاراتها.

صناعة «نحن» و«هم»

من السمات المشتركة للتطرف بناء جدار نفسي وفكري بين الجماعة والعالم المحيط بها.

نحن أصحاب الحق، وهم أصحاب الباطل.

نحن المدافعون عن الحقيقة، وهم أعداؤها.

نحن أصحاب القضية، ومن يختلف معنا يعمل ضدها.

فالخطر الخارجي يساعد على إسكات الأسئلة الداخلية، ويبرر التشدد، ويمنح القيادة مبررًا دائمًا لتعبئة الأتباع.

وقد يكون هذا العدو ديمًا آخر، أو طائفة أخرى، أو قومية أخرى، أو نظامًا سياسيًا، أو حتى أفرادًا من الجماعة نفسها.

ولهذا فإن الجماعة التي لا تستطيع أن تعيش إلا بوجود عدو دائم تكون معرضة باستمرار لإعادة إنتاج التطرف.

رفض التعددية

التعددية لا تعني أن يتخلى الإنسان عن عقيدته، بل تعني أن يعترف بأن الآخرين يملكون الحق نفسه في اختيار عقائدهم وأفكارهم.

أما التطرف فيرى في الاختلاف خطرًا، وفي التنوع تهديدًا، وفي التسامح تنازلًا.

ومن هنا يصبح المجتمع المتعدد عدوًا طبيعيًا للفكر المتطرف، لأن التعددية تهدم فكرة احتكار الحقيقة.

التطرف ليس حكرًا على الدين

من الخطأ اختزال التطرف في التطرف الديني فقط.

وقد يصل الأمر إلى تقديس القيادة أو التنظيم، بحيث يصبح نقد المسؤول خيانة، ومراجعة القرار ضعفًا، والاعتراض خروجًا عن الجماعة.

وهنا تفقد العقيدة دورها كمنظومة فكرية، وتتحول إلى وسيلة للسيطرة على الأفراد.

إن الجماعة التي لا تسمح لأعضائها بالسؤال والنقاش والمراجعة تكون أكثر قابلية للانغلاق والتطرف.

تبرير العنف باسم الغاية

أخطر مراحل التطرف هي عندما تصبح الغاية مبررًا للوسيلة.

فإذا اقتنعت الجماعة بأن قضيتها مقدسة أو وجودية، فقد تبدأ بتبرير وسائل كانت سترفضها في ظروف أخرى. العنف يصبح دفاعًا. الإقصاء يصبح ضرورة. التمييز يصبح حماية. والاعتداء يصبح تضحية من أجل القضية.

وهنا يفقد الإنسان قيمته الفردية، لأن حياته وحقوقه تصبح أقل أهمية من الهدف الذي تؤمن به الجماعة.

العدو الدائم

يحتاج الفكر المتطرف غالبًا إلى وجود عدو دائم لكي يحافظ على تماسكه الداخلي.

الخاتمة

التطرف ليس أن يؤمن الإنسان بعقيدة قوية، وليس أن يدافع عن مبادئه بحزم، وإنما أن يعتقد أن امتلاكه للحقيقة يمنحه الحق في إلغاء الآخرين.

وهنا تكمن المسألة الجوهرية:

المشكلة ليست في العقيدة، بل في تحويل العقيدة إلى أداة لاحتكار الحقيقة وإلغاء الإنسان.

فكل جماعة، مهما كانت عقيدتها أو هويتها أو شعاراتها، تصبح متطرفة عندما تضع نفسها فوق النقد، وتعتبر المختلف عدوًا، وتبرر إقصاءه أو اضطهاده أو قتله باسم قضية مقدسة أو هدف مطلق.

أما المجتمع السليم، فهو الذي يستطيع أن يجمع بين الإيمان والاختلاف، وبين قوة العقيدة واحترام الإنسان، وبين التمسك بالمبادئ والاعتراف بحق الآخرين في أن تكون لهم مبادئ مختلفة.

وفي النهاية، لا يكون انتصار المجتمع على التطرف بإلغاء العقائد، بل بإرساء قاعدة بسيطة وحاسمة:

لكل إنسان الحق في أن يؤمن بما يشاء، وليس لأحد الحق في أن يفرض إيمانه على الآخرين بالقوة.

فالتاريخ الحديث والمعاصر عرف أشكالًا مختلفة من التطرف القومي والسياسي والأيدولوجي والعنفي، وقد ارتكبت بعض الأنظمة والحركات غير الدينية أعمالًا عنيفة واسعة النطاق باسم أفكارها وشعاراتها.

وهذا يؤكد أن المشكلة الأساسية ليست في طبيعة العقيدة وحدها، بل في كيفية تعامل الإنسان معها عندما تتحول إلى يقين مطلق ومشروع لإخضاع الآخرين.

فالفكرة نفسها قد تكون سلمية في يد، ومدمرة في يد أخرى عندما تُحرم من النقد وتُستخدم لإلغاء الإنسان.

كيف نواجه التطرف؟

مواجهة التطرف لا تكون فقط بالمواجهة الأمنية، رغم أهميتها عندما يتحول التطرف إلى عنف، وإنما تبدأ قبل ذلك بكثير.

تبدأ بالتعليم الذي يشجع على التفكير النقدي، وبثقافة تقبل الاختلاف، وبمؤسسات تحمي حرية الاعتقاد والتعبير، وبقوانين تساوي بين المواطنين، وبخطاب ديني وفكري يرفض احتكار الحقيقة.

كما تحتاج إلى مؤسسات داخل الجماعات نفسها تسمح بالنقاش والمراجعة والمحاسبة، لأن الجماعة التي تستطيع نقد نفسها تكون أقل قابلية للتحويل إلى تنظيم مغلق.

العالم يتحرك ضد توريد الاسلحة إلى الكيان الصهيوني

لينا شلهوب



الفرق

الطلب دولياً على منتجات السلاح والأنظمة العسكرية التي تنتجها شركات «إسرائيلية»، فيما كشفت شهادة رئيس شعبة التجهيز في سلاح جو العدو، في أواخر تموز الماضي أن القيود الدولية على توريد السلاح لم تعد خلافاً دبلوماسياً أو تجارياً

تثير صناعة الأسلحة في الكيان الصهيوني وتوريدها من القارة الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية إلى هذا الكيان جدلاً واسعاً ينقسم بين مواقف الاستمرار والتعليق والمنع الكامل. وقد أسهمت الحروب والصراعات في منطقتنا في زيادة

حين علّقت ألمانيا جزئياً تراخيص تصدير أسلحتها إلى العدو في آب 2025 لاستخدامها في قطاع غزة «حتى إشعارٍ آخر»، قامت في 24 تشرين الثاني بإنهاء التعليق الجزئي لنقل الأسلحة، معلنةً أنها «ستعود إلى دراسة كل حالة تصدير أسلحة على حدا» وذلك فيما يتعلق بالأسلحة الموردة إلى «إسرائيل» لاستخدامها في قطاع غزة المحتل. ومقابل ذلك أبرمت ألمانيا صفقات عكسية ضخمة لشراء تكنولوجيا دفاعية من العدو. استئناف عمليات نقل شحنات الأسلحة لاحقاً لاقى انتقادات حادة من منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية

التي طالبت منذ وقت طويل بفرض حظر شامل على توريد الأسلحة للكيان الصهيوني وللجماعات المسلحة المنخرطة في الأعمال العسكرية الدائرة في قطاع غزة. وشددت على ألمانيا وغيرها من الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، ومنع ارتكاب الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والامتناع عن الإسهام فيها، والتحرك لوقفها، معتبرة أن الحكومات التي تواصل

فحسب، ولكنها تحولت إلى خطر تشغيلي كان يمكن أن يخرج طائرات من الخدمة. وتتمدد الأزمة إلى أنواع عديدة من الأسلحة مثل قطع غيار المدرعات والجرافات، ومكونات الذخائر والصواريخ، والمواد الخام والإلكترونيات. ورغم نجاح العدو في تعويض بعض النواقص، تؤكد المصادر العبرية أن «الاستقلال التسليحي» سيظل جزئياً، لأن منظوماتها الجوية والبرية مرتبطة بشبكات إمداد أميركية وأوروبية يصعب استبدالها سريعاً.

في أوروبا تتصدر ألمانيا قائمة كبار موردي الأسلحة إلى الكيان الصهيوني بسبب دورها في الغواصات والسفن والطوربيدات، إلى جانب مكونات المدرعات والأنظمة البصرية والذخائر، وتعدّ ثاني أكبر مورّد للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأميركية. ووفقاً للحكومة الألمانية، فقد أُصدّرت في الفترة ما بين 7 تشرين الأول 2023 و12 أيار 2025 تراخيص تصدير أسلحة بقيمة تتجاوز 485 مليون يورو. ويلاحظ المعنيون بهذا الموضوع أن الموقف الألماني شهد تذبذباً ملحوظاً، ففي

توريد الأسلحة إلى «إسرائيل» تُخلّ بالتزاماتها القانونية الدولية.

إلى جانب ألمانيا، تعتبر المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا من أبرز الدول الأوروبية التي تصدر الأسلحة والمكونات العسكرية إلى «إسرائيل»، وقد واجهت هذه الدول ضغوطاً سياسية وقانونية مكثفة محلياً ودولياً لوقف التوريد. هولندا على سبيل المثال قيدت انتقال قطع «إف-35»، أما إسبانيا وكندا وبلجيكا وسلوفينيا وفرنسا فقد اتخذت إجراءات تراوحت بين تعليق التراخيص ومنع الشحنات أو تعطيل مشاركة الشركات «الإسرائيلية» في معارض السلاح. ومع طول الحرب التي يقودها العدو الصهيوني، يتحول الحظر التراكمي للقطع الدقيقة إلى أداة لاستنزاف الجاهزية العسكرية ورفع تكلفة القتال، مما يحدّ من حرية القرار ويجعل استمرارية العمليات مرهونة باستمرار تدفق الموردين الخارجيين. ولا يأتي الإحجام من أوروبا فقط، فقد توقفت شركة كورية جنوبية عامين عن توريد بطارية خاصة تُعدّ مكوناً أساسياً في الصواعق الإلكترونية، بحجة أن «إسرائيل»

منطقة حرب.

إزاء هذه المواقف الدولية قادت منظمات المجتمع المدني والمراكز القانونية دعاوى قضائية أمام المحاكم المحلية في بريطانيا وألمانيا وهولندا لوقف تراخيص التصدير، مستندة إلى اتهامات بانتهاك معايير الاتحاد الأوروبي لتصدير الأسلحة ومخاطر المساهمة في جرائم حرب. واكتسبت التحركات القانونية زخماً إضافياً عقب قرارات ومذكرات المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الداعية لوقف بيع وتصدير الأسلحة لتجنب تعميق الانتهاكات.

وبذلك تشهد الدول الأوروبية تحركات شعبية ونقابية وطلابية واسعة النطاق للضغط على الحكومات بهدف وقف توريد الأسلحة إلى «إسرائيل»، وتحويل التضامن الميداني إلى إجراءات سياسية واقتصادية ملزمة ضد آلة الحرب في غزة.

ومن أبرز أشكال التحركات الشعبية في أوروبا اعتصامات

واعلاميين وموسيقيين وكتّاب ألمان على دعوة إلى وقف توريد أسلحة لـ «إسرائيل» وفرض عقوبات عليها، هذا فضلاً عن تنظيم مظاهرات ضخمة في برلين تطالب الحكومة الألمانية بوقف توريد الأسلحة لكيان العدو.

والخطوة الهامة حالياً جاءت بإعلان التحالف العالمي من أجل فلسطين (GAFFP) إطلاق حملة دولية واسعة تمتد من 9 إلى 11 تشرين الأول المقبل، على أن يتصدرها يوم عالمي للتحرك في 10 تشرين الأول، بهدف تنظيم فعاليات متزامنة في مدن حول العالم للضغط من أجل وقف الحرب «الإسرائيلية» على الفلسطينيين، وفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى كيان العدو وفرض عقوبات عليه. وتستهدف الحملة إشراك مئات المنظمات والحركات المدنية والنقابات والشبكات الطلابية في تحركات منسقة تمتد عبر آسيا وأوروبا، وأفريقيا والشرق الأوسط والأميركيتين.

ومظاهرات أمام مصانع السلاح لمطالبة الحكومات بوقف رخص تصدير العتاد العسكري، وازدياد أنشطة النقابات العمالية لتعطيل أو رفض نقل الشحنات والذخائر الموجهة لجيش الاحتلال في عدة موانئ ومطارات أوروبية، وقيام الشبكات الطلابية في الجامعات الأوروبية بحملات مقاطعة وسحب استثمارات من الشركات الداعمة للجيش «الإسرائيلي»، وإطلاق تحالفات وحملات دولية من خلال انخراط الحركات المدنية في تأسيس أطر تنسيقية (مثل التحالف العالمي من أجل فلسطين) للدعوة إلى أيام تحرك عالمية ومحلية تفرض حظراً شاملاً وفورياً للأسلحة وعقوبات دولية.

وكان لافتاً العام الماضي قيام منظمة «آفاز» العالمية، (شبكة حملات عالمية تهدف إلى التأثير على القرارات السياسية من خلال أصوات المواطنين) بتنظيم حملة توقيع مئات مغنين ومخرجين وممثلين

الدولة والسياسة

نجيب نصير



حجر الزاوية

بزماء الأمور، وتأسيس دولة، ولعل من معوقات هذا التأسيس المبكر، كانت في الإيديولوجيات المختلفة التي تضاربت، من دون مصالح حقيقية، لتختلف النخب المشاركة على رؤية الدولة بمعناها التكنولوجي المعاصر لذلك

لم يستطع سكان بلدان آشور (الشام والعراق) النجاح في تأسيس دولة، قبل أن تأتي القوى الاستعمارية وتقسم هذه البلاد، إلى الرغم من أن (المؤتمر السوري الأول) كان بمثابة برلمان، اجتمعت فيه النخب المؤثرة للأخذ

لنفسها، فهي نفسها لا تعرف إلى ألى أية منظومة حقوقية تنتمي، وهي في الأساس رافضة للمنظومة التكنولوجية التي تدربت عليها على يد الاستعمار الغاشم، الذي لم يتجاوز حضوره بين ظهرانينا الثلاثون عاماً، أي أقل من فترة بقاء أي حاكم في هذه البلاد، وهذا أمر يجعل من الدولة كتكنولوجيا أو كحقوق من لزوم ما لا يلزم، فالحاكم يستطيع أن يضع تعريف أو عدة تعاريف للدولة كل يوم، وربما في خطاب مرتجل واحد، حيث تختصر كلمة دولة في مجموعة إجراءات، تنفذ بقوة الإعلام والأمن، وفي صلبها الدستور وصياغته، الذي فشل المؤتمر السوري الأول في وضعه وبالتالي لم يمكن وقتها إيجاد دولة تعرف ذاتها لنفسها. أي أنه مؤتمر لدولة وهمية، ولكنها ليست أكثر وهمية في «الدول» التي قامت بعد التقسيم، ومن ثم بعد الإستقلال.

في الدولة الوهمية (التي لا يمكن تعريفها)، تأتي الفئة المتغلبة، حاملة بطل على أكتافها وتقدمه (بقوة الإعلام والأمن) كمنقذ، لتبرير إعطائه السلطة المطلقة، أو سلطة ما فوق

الزمن، لتقترب القوى الاستعمارية على عجل، وتقسم البلاد، وتحل فيها كمدرس لمادة علوم الدولة، بالإضافة إلى دورها الاستعماري المعروف، فقامت بهيكل الدولة والمؤسسات، وأعلنت عن وظائفها وأدوارها، ولكن هذه الإنجازات بقيت في عيون أهل البلاد إنجازات استعمارية مكروهة، وهذا ما ظهر بعد الاستقلالات، إذ تمت الإطاحة بالمفهوم التكنولوجي للدولة، عبر الإطاحة بمفهوم فصل السلطات، لتتحول «الدولة» في سنوات قليلة، إلى حكم الزعيم الأوحد المتغلب، الحائز على جميع السلطات والمناصب، في حالة من تأجيل تحقيق المصالح، (لا بل تراجع عن المصالح المتحققة سابقاً) إلى أجل غير مسمى (مجازاً: على الوعد يا كمون)، وبدأت مؤشرات تتزايد دون فضح أو حتى تفكير، بينما منجزات الدولة تتراجع في كل المجالات عدا الإعلام والعنف، حيث يبدو أن وكأنهما في اللادولة، فوجودهما الاستثنائي مؤقت حسب تشريعات قوانين الطوارئ والاستثناء، في هذه اللحظة، تظهر «الدولة» عجزاً حقيقياً عن تعريف نفسها، والأفدح،

في هكذا أجهزة (دول مجازا) يصبح الجميع أعداء بعضهم، وأعداء الجهاز، في آن معاً، وعلى الجهاز ترويضهم جميعاً (بالمعنى التربوي للكلمة)، حتى يستنفذ التأجيل أجله، بانقلاب جديد، وطبعاً حسب توازن المصالح الخارجية، مثل أجهزة (دول) ما بعد سايكس بيكو.

اليوم لا يختلف الأمر عن عام 1919، فكونداليسا رايس بشرتنا بشرق أوسط جديد، ولكننا سخرنا منه ومنها، ومن الفوضى الخلاقة التي نعيش، وذلك بأمر من الأخ الأكبر (بالإذن من جورج أرويل)، الذي يبدو مخصيا مهلهلاً، أمام مجريات ليس بيده تأجيلها، كما أجل مستحقات بشارة رايس المعروفة، وهذا أمر ليس في عداد المصادفات، أو قلة التقدير والحيلة، ولكنه ممر إجباري له، بسبب إعدام السياسة في الاجتماع البشري الذي يحكمه، مما يؤدي إلى إعدام تكنولوجيا الدولة، وبالتالي وضعها في مهب الريح، فهو بالإساسة لا يعرفها، ولا يريد تعريفها، والخضوع لهذا التعريف.

الدولة المدسترة، وكما تعرف كل الدنيا أن السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة، ثم يقوم انقلاب عليه يسمى بالعادة والمجاز ثورة، يأتي متغلبها على رأس سلطة مطلقة، وفي الحالين السياسة ممنوعة على الشعب والنخب وحتى أصحاب الاختصاص، ولكن الدولة وهذا قدرها، وتقديرها، هي وليدة السياسة، بمعنى التنافس على التنفيذ الأجدى والأجود للدستور، كونها المجال الأكثر عقلانية وتسالم في خوض التنافس وإثبات الجدارة، في تحقيق مرامي الدستور كتكنولوجيا مؤسسة للدولة ككيان واضح المعالم واضح السلطات، وعلى هذا الوضوح، يتأسس عدم مقدرة الدولة المزيفة على الأقل، والوهمية على الغالب، على تعريف نفسها لنفسها، وبالتالي هي تعرف فشلها التأسيسي وربما أكثر من ذلك، ومع هذا تدفع بالتأجيل كاستراتيجية وحيدة لاستمرارها كجهاز، بينما تتعرض للتآكل والقضم من الداخل والأطراف بواسطة فئران التأجيل الذي يسمى بالمجاز فساداً، الذي ينجز مظلوميات دستورية، أقلها انقطاع الكهرباء.

«الأقليات» بين نظام «الملة» ومفهوم المواطنة

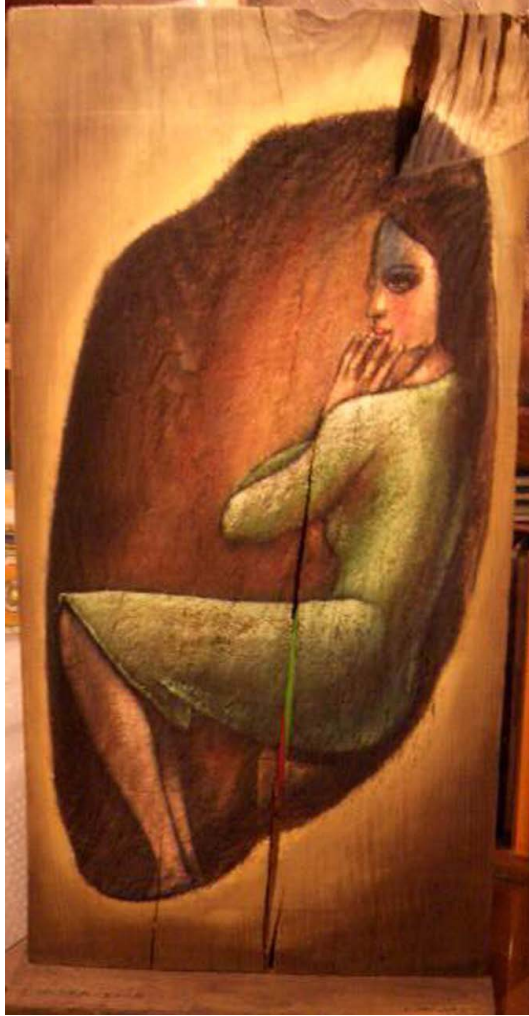
نظام ماردينيا الحلقة الثانية

التلاعب بقضايا الأقليات

إنّ حماية وجود الأقليات في المشرق العربي، هي حماية لخصوصية هذا المشرق الذي يبدو وكأنه حديقة متنوعة الورود، في الحالة السليمة تفوح الروائح العطرة لجميع وروده، وفي الحالة المريضة لا نشم سوى الروائح النتنة. وهذا لا يتم إلا بصياغة مفهوم واضح للمواطنة قائم على أساس الانتماء للوطن فقط، ولا تدخل فيه أية أسس عرقية أو لغوية أو دينية.

و«المواطنة» مفهوم قانوني وسياسي.. بعده القانوني يرتكز على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الجنس والعرق والدين، وتشكّل العدالة بمعاييرها الدولية أساس إدارة المؤسسات.

أمّا البعد السياسي فهو الحقّ في المشاركة في تقرير شؤون المجتمع عن طريق الانتخابات وممارسة الحريات في ظل مناخ اجتماعي مشجّع وداعم للمشاركة مع الآخر أفراداً ومؤسسات،



الفنان إسماعيل نصرّة

وتشكّل الحقوق والواجبات آليات عمل المواطن والمشاركة في أبعادها سلوك إيجابي واقعي شامل متكامل يسعى لبلورة هدف ووسيلة ويؤكد الدور الفاعل للمواطن في إدارة مفاصل الدولة عبر الدخول السليم في خضمّ العملية

داعي للمضي قُدماً القول بأن القوى الاستعمارية «اخترعت» الأقليات، لكنها بالتأكيد عملت بجد لترسيخ الحدود بين الجماعات العرقية والدينية، وتثبيط تشكيل أي حركة تحرر وطني موحدة ضد الحكم الاستعماري.

شكّلت شخصية «الأقلية» في تاريخ الشرق الأوسط مسرحاً لتعبير وممارسة القوة الأوروبية. وليس هذا مجرد تاريخ قديم. فالقوى الأجنبية لا تزال تستغل قضية الأقليات في الدول العربية، ويُنظر إلى الأقليات على نطاق واسع على أنها تتعاون مع القوى الأجنبية لإضعاف حكم الدولة.

ونتيجةً لذلك، فإن فكرة «حماية الأقليات»، لا سيما عندما تنطوي على إمكانية جذب الجهات الفاعلة الدولية، لا تُعتبر شكلاً مشروعاً وطبيعياً للتنافس السياسي المحلي، بل تهديداً جيوسياسياً لأمن الدولة. وبهذا المعنى، لا تزال سياسات الأقليات في العالم العربي «مؤمنة» إلى حد كبير، وبالتالي، تخضع لأشكال قاسية من الرقابة.

لا تُعتبر العلاقات بين الدول والأقليات مسألة سياسات ديمقراطية عادية تُناقش، بل مسألة أمن دولة، حيث

الديمقراطية التعبيرية التي يجب أن تركز على الهوية السورية كهوية رئيسية وجامعة لكل عناصر نسيج المجتمع.

ويكتسب هذا السياق أهمية خاصة للتأكيد على تعقيد ديناميكيات التحول السياسي في المنطقة اليوم، متجنباً النزعة الثقافية والاستثنائية. ومن ثم تحليل العلاقة التاريخية بين الأقلية، كمفهوم ومؤسسة، وسيادة الدولة، والجغرافيا السياسية.

في الواقع، كانت «حماية الأقليات» أحد المبررات الرئيسية التي قُدّمت للحكم الاستعماري، على افتراض أنه لا يمكن الوثوق بالأغلبية المحلية في الحكم العادل. كان هذا هو المبرر المزعوم للقوى الأوروبية للمطالبة بسلطة قضائية خارج حدودها على الأقليات المسيحية في الإمبراطورية العثمانية، ثم للحكم الاستعماري الشامل مع تراجع الحكم العثماني. وبالاعتماد على هذا المبرر، كان لدى الحكام الاستعماريين بطبيعة الحال حافز ليس فقط لتحديد الأقليات التي تحتاج إلى الحماية، ولكن أيضاً للمبالغة في حاجتهم إلى تلك الحماية جزئياً، من خلال تضخيم الاختلافات الثقافية المزعومة ومستويات انعدام الثقة أو العداء بين الجماعات. لا

يجب الحدّ من النقاش والتعبئة السياسية لحماية الدولة

الأمم المتحدة وحقوق الأقليات

في عالمنا اليوم، تتسم المناقشات حول قضايا الأقليات العرقية ببعدين محليّ وعالمي، وتستند إلى الخطابات العالمية واللهجات المحلية. فهناك خطاب عالمي للتعددية الثقافية، تدعمه منظمات دولية مختلفة مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والذي صيغ في الإعلانات الدولية الحديثة بشأن حقوق الأقليات والسكان الأصليين.

ففي الشرق الأوسط، أصبح احترام حقوق الأقليات - إلى جانب حقوق المرأة - مقياساً لنجاح انتقالها إلى الديمقراطية.

تجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى أن الدول العربية صوّتت بالإجماع في الأمم المتحدة على كل من إعلان حقوق الأقليات لعام 1992 وإعلان حقوق السكان الأصليين لعام 2007، بالإضافة إلى إعلان اليونسكو لعام 2001 بشأن التنوع الثقافي.

وكان القانون الدولي العام قد استقر على القرار الصادر عن الأمم المتحدة لحماية الأقليات عام 1951 والوارد فيه: «إنّ الأقليات هي الجماعات التي لها

أصل تاريخي ثابت وتقاليد دينية ولغوية وصفات تختلف بصورة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش معه. ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية كافياً للحفاظ على تقاليدها وصفاتها، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها». (راجع د. نجلا كنعان، «حماية الأقليات في القانون الدولي العام - نظرة تاريخية وقانونية» ص 4)

وكان إعلان الأمم المتحدة للأقليات للعام 1992، قد أشار في مادته الأولى إلى الأقليات على أساس الهوية القومية أو الإثنية والثقافية والدينية واللغوية، وتنصّ هذه المادة على واجب الدول حماية وجود هذه الأقليات. بالإضافة إلى هذا، تردّ أحكام في معاهدات حقوق الإنسان تحظرّ التمييز على أساسات مختلفة ذات صلة بالأقليات. ويعتبر مبدأ عدم التمييز والمساواة أمام القانون من المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ووفقاً لخبير الأمم المتحدة المستقلّ المعنيّ بقضايا الأقليات، هناك أربع التزامات عامة يجب أن تأخذها الدولة على عاتقها من أجل احترام حقوق الأقليات وضمانها:

في محاولة لتفسير سبب عودة فكرة الأقلية، كمفهوم ومؤسسة، إلى هذا الدور المحوري في السياسة الإقليمية والدولية الحالية.

فالنظام الطبيعي للكون والحياة قائم على تعددية واضحة. ويكفي للبرهنة على صحة الفرضية المتقدمة أن الأكوان المختلفة تشتمل على مجرات متعددة، وأن الكون الذي يضمنا تكتنفه قوى مختلفة كالجاذبية والكهرومغناطيسية بما تتميزان كلتاهما من خصائص مباينة أو مناقضة للأخرى. ولولا وجود هذا التعدد في نظامنا الشمسي لاستحال وجود حياة من حيث الأصل.

وعلماء الطبيعة من جهتهم يؤكدون أهمية التعدد الحيوي للكائنات المختلفة، ويتفقون على حقيقة أن انقراض أحد أنواع الموجودات من وجه البسيطة له تداعياته الضارة على سائر الأنواع الأخرى، بل على الوجود بأسره.

ومن الناحية الفكرية فلا يمكن تصوّر وجود حوار أو تطور أو حتى مجرد طرح تساؤل فلسفي من دون وجود تعددية في نطاق النظريات والآراء.

1- حماية وجود الأقليات، بما في ذلك حماية سلامتهم البدنية ومنع الإبادة الجماعية.

2 - حماية وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية، بما في ذلك حقّ الأفراد في اختيار أيّ من الجماعات العرقية أو اللغوية أو الدينية يرغبون أن يعرفون بها، وحقّ هذه الجماعات في تأكيد هويتهم الجماعية وحمايتهم ورفض الاستيعاب القسري.

3 - ضمان فعالية عدم التمييز والمساواة، بما في ذلك وضع حدّ للتمييز المنهجي أو الهيكلية؛

4 - ضمان مشاركة أفراد الأقليات الفعّالة في الحياة العامة، ولا سيما فيما يخص القرارات التي تؤثر عليهم. (راجع وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/2006/74، 6 يناير/كانون الثاني 2006، الفقرة 22).

فهم جديد للتنوع

بما أنّ الاستقرار المستقبلي لمنطقة الشرق العربي سيعتمد حتماً على فهم جديد لمعظم المفاهيم المرتبطة بالهوية والتنوع والديموغرافيا، يبدو من الضروري مواصلة الجهود لبحث جذورها التاريخية والمفاهيمية، بالإضافة إلى آثارها المعيارية وتكيفاتها المؤسسية،

دولة حكايات الأطفال الخرافية وتراجيديا الأكاذيب!

أنطوان يزبك



الفنان أحمد أبو الكأس

مجتمع

كتب روايته على عادة ابن المقفع ولافونتين من أجل إبراز أفكار سياسية معيّنة على لسان الحيوانات كي لا يُحرج المملكة المتّحدة، وذلك من خلال إسباغ خصال الناس على تصرفات الحيوانات أو بالعكس، في ميادين صراع النفوذ وسياسة المصالح الدولية في الاقتصاد والسياسة.

يقول جورج اورويل في كتابه مزرعة الحيوانات «الحيوانات التي لا تتذكر تاريخها محكوم عليها بتكراره»

في روايته «مزرعة الحيوانات» ينتقد نظام الإتحاد السوفييتي السابق القمعي الجائر الذي شوّه مبادئ الاشتراكية واستبدل حكم القياصرة بديكتاتورية الحزب الواحد ومن يدور في فلكه.

لكنّ ما غفل عنه أورويل فعلاً هو أن الحيوانات لا تكذب، على عكس الأدميين، خاصة إذا كانوا حكّاماً في حكومات كيانات هذه الأمّة، حيث الكذب والدّجل هما ملح الرجال والنساء على حدّ سواء، ففي الكذب السياسي يتساوى الجنسان تحت قبة البرلمان!

قال ميشال دو مونتاني: «الكذب رذيلة كبرى تدلّ أن ممارسها يحتقر الله، ولكنه يخاف الناس». هذا هو بالضبط حال رجال السياسة في بلدنا، يخافون من الناس ويحتقرون الله في كل مناسبة. لذلك لا أعتقد وكما هو واضح أنهم يخشون عقاب دنيا و آخرة ، لدرجة أنهم يبرمون ويصدقون على القوانين التي من شأنها تقويض هيبة الدولة و قانونها و يحمون شرعيتها ، كمن يوقع عقداً مع الشيطان في مسرحية « فاوست » ، لا لشيء سوى أنهم «ضحايا» عامل الخوف و في ذلك إشكاليات ما بعدها إشكاليات، ولكن من الأكيد جبراً لا حقاً أنّهم يعمدون إلى زيادة أجورهم لأنهم يحتقرون الناس والإنسانية والوطن والمواطنين و الله و يعفون المجرم القاتل لا لشيء سوى أن هذا المجرم يتشابه مع العدو الخارجي الذي يقتل شعبنا ، فمن الواجب معاملة المجرم الداخلي كما الخارجي بالتساوي!

حصل ذلك في أعلى نسبة من نسبة تجلّيات هذه السلطة الإشراقية في أعلى قمة

من قمم (جبل حرمون السيادة) ... ولكن ما هو جليّ ولافت في سلوك هؤلاء الساسة هو استدامة حكايات الأطفال في أذهانهم السطحية غير الناضجة وسلوكهم «الوطني» والمناقب الوطنية الطفوليّة طبعاً كما تدرّس في صفّ الحضانة، إذ على ما يبدو، لم تغادر عقليّاتهم «المرنة» واللزجة؛ سديم التيه والضياع وانتظار الحل من أجنبي أو من عدو متربّص، يعيشون في سلوكهم السياسي لعبة الكذبة وإخفاء الحقيقة كما الاطفال.

في حكاية خرافية للأطفال {مزماري هاملن الأرقط} وهي حكاية من التراث الألماني يطلب أعيان مدينة هاملن من المزماري الساحر أن يخلّصهم من موجة جردان نهمة فتكت بالمدينة. يقوم هذا الساحر، بواسطة ألقانه السحرية، بتنويم الجردان مغناطيسياً واستدراجها إلى النهر لتغرق، وحين يعود إلى المجلس البلدي ليقبض مكافأته يخبرونه أن الخزينة فارغة. كانت ردّة فعل المزماري حاسمة إذ قام باستدراج أطفال مدينة هاملن وهو يعزف ألقانه السحرية على المزمار، وحرمان الأهل من أولادهم.

هذا ما حصل في بلادنا تماماً فقد حرّمت من أبنائها قتلاً وتهجيراً وهجرة

والبرونكس لدرجة أن الغستابو، والكاجي بي، والسي آي إي استلهموا عبقرية عنفه وأحاييله وقمعه، وقد قال الأخطل الصغير يوماً:

«إذا غرق الكذاب بالكذب لم يزل لدى الناس كذاباً وإن كان صادقاً»

في دولة الكذابين يسود اللاعدل ويستفحل الجوع، إذ لا قوت فيها ولا طحين، شعبها شعب من جموع المساكين، المظلومين التائهين وحكامها عملاء الأجنبي يقودهم بعصاته، يسرون تحت وصايته مسرّنين (المسرّنم هو الذي يسير في نومه)، خائعين تابعين أذلاء محترقين! والعدو ينهش الوطن بنهم غير مسبوق هذا النهم الذي يقول عنه الروائي الفرنسي العظيم بالزاك:

«الشره مخلوق أكثر من حيوان بكثير وأقل من إنسان بكثير».

والحال كذلك وفي مثل هذه الأيام المجحفة نقول: يا ما أحلاها مزرعة الحيوانات لجورج أورويل لأن المزرعة مهما عانت من مشاكل وثورات وعصيان، ينتهي الأمر بها إلى عودة النظام والقوانين والحيوانات متى ما شبت توقفت عن الأكل بينما حكام بلادنا لا يشبعون.

إلى كل أقطار الأرض، ذلك أن شعبنا دفع ثمن الأكاذيب منذ قرون فكانت التداعيات وخيمة ...

في قصة بينو كيو الدمية الخشبية التي صنعها العجوز جيبيتو وأحيتها الجنّة اللطيفة، كان أنف بينوكيو يكبر كلما كذب كذبة، لكنه لا يلبث وأن يعود إلى حجمه الطبيعي عندما يعترف بكذبه، كان بينوكيو في نهاية الأمر طفلاً بريئاً لديه مركّب نقص كبير كونه دمية خشبية، ولكن رجال السياسة في بلادنا لا عذر لهم ولا يملكون أنوفاً خشبية لكن في الواقع هي عقولهم الخشبية اليابسة والمتحجرة، لا يعترفون بكذبهم الفظيع. ومهما حصل معهم يواظبون على الكذب وخداع الناس وبدل أن تطول أنوفهم تطول أيديهم وتتمدد للسرقة وتوقيع قوانين العار والاستسلام، لقد «طقّ شلش الحياء» لديهم بالفعل وذلك منذ زمن بعيد!

المشكلة من الأساس أن ما لدينا من ساسة غرقوا في وحول الرياء إلى آذانهم، والعمالة هي في أساس دولة العمالة وعربابها بشارة الخوري ورياض الصلح فقد تأسست معهما أكبر عصابة إجرام في تاريخ البشرية وأسوأ نظام قمعي تحت مسمى الديمقراطية، ذهلت من أساليبه المتطورة المحدثنة عصابات شيكاغو

الثقة والإرادة: طريق النهوض والانتصار

د. إدمون ملحم



ثقافة

لم يكن أنطون سعادته يؤمن بأن مستقبل الأمم تصنعه الظروف أو ترسمه الإرادات الأجنبية، بل تصنعه سواعد أبنائها، وفي طليعتهم الشباب والشابات الذين يمتلكون الثقة والإرادة. فالظروف قد تعيق، وقد تشتد الصعوبات، وقد تتكاثر الأخطار، لكن الأمة التي تؤمن بنفسها، وتثق بقضيتها، وتتمسك بإرادتها، قادرة على تحويل المحن إلى قوة، والهزائم

إلى بدايات نهوضٍ جديد.

ولهذا جعل سعادته الثقة بالنفس، والإيمان بالقضية، والإرادة الصلبة، من أهم الأسس التي تقوم عليها النهضة. فطريق الحياة الحرة ليس طريقاً مفروشاً باليسر، بل طريق جهادٍ وصبرٍ وعملٍ متواصل، لا يثبت عليه إلا أصحابُ العزائم الكبيرة.

ولم تأتِ هذه الثقة من فراغ. فقد نشأ سعادته في بيتٍ كان يقدر العلم والإرادة والعمل. وكان لوالده، العلامة الدكتور خليل سعادته، أثرٌ عميق في تكوين شخصيته، ولا سيما حين أوصاه قائلاً:

«إنك لرجلٌ عظيم، وإذا حاول العالم حولك أن يحجب عظمتك عن الأبصار، فاضحك منه كما تضحك الشمس ممن يحاول أن يحجب نورها بكفيه عن عيون البشر.»⁽¹⁾

وظل هذا الإيمان بالقدرة على الإنجاز يرافقه طوال حياته، حتى تحول إلى دعوةٍ يوجهها إلى شباب الأمة جميعاً: أن يثقوا بأنفسهم، وأن يؤمنوا برسالتهم، وأن يصنعوا مستقبلهم بإرادتهم.

الثقة بالنفس أساس النهضة

كان سعادته يرى أن فقدان الثقة بالنفس من أخطر الأمراض التي تصيب الأمم، لأنه يقتل روح المبادرة، ويجعل الناس ينتظرون الخلاص من الخارج.⁽²⁾ ولذلك دعا إلى التحرر من عقدة الضعف، وإلى الإيمان بقدرة الأمة على صنع مستقبلها بنفسها.

ويقول:

«ليست القومية إلا ثقةُ القوم بأنفسهم واعتمادُ الأمة على نفسها.»⁽³⁾

ولهذا لم يكن يدعو إلى ثقةٍ فارغة أو غرور، بل إلى ثقةٍ تستند إلى معرفة الأمة بنفسها، وإدراك مواهبها، والعمل على تنميتها. وكان يؤكد

1 خليل سعادته: الرابطة: مجموعة مقالات وأبحاث متنوعة، سان باولو (البرازيل)، 1971، ص. 24.

2 أنطون سعادته في مغتربه القسري 1942، الآثار الكاملة 10، ص 60.

3 أنطون سعادته، المحاضرات العشر، ص 33.

أن النهضة تبدأ عندما يؤمن الإنسان بأن فيه قدرةً على العطاء، وأن مجتمعه قادر على النهوض إذا أحسن تنظيم طاقاته.

الإرادة التي لا تنكسر

لكن الثقة وحدها لا تكفي إذا لم تتحول إلى إرادة.

فسعاده لم يعرف الاستسلام أمام الصعوبات، رغم ما واجهه من اضطهاد، وسجن، ونفي، وتشويه، ومحاولات اغتيال. وكان يعلم أتباعه أن العقبات ليست سبباً للتراجع، بل امتحاناً لصدق الإيمان بالقضية.

وفي خطابه في الشوف سنة 1937 قال:

«ثقوا بأنفسكم قبل كل شيء، واعتصموا بإرادتكم قبل كل شيء، ولا تهتز أعصابكم حين الخطر، لأن الخطر في اضطراب الأعصاب.»⁽¹⁾

فالإرادة، في نظره، ليست مجرد رغبة، بل قوةٌ داخلية تدفع الإنسان إلى متابعة الطريق مهما اشتدت المحن.

الصراع طريق الحياة

لم يكن سعادته ينظر إلى الحياة بوصفها سكوتاً أو دعة، بل حركةً وصراعاً دائماً من أجل الارتقاء. غير أن الصراع، في فلسفته، لا يعني حب النزاع أو العنف، بل يعني مقاومة كل ما يحول دون تحقيق الإنسان لإنسانيته: مقاومة الجهل والخوف والكسل والأنانية، والاستعمار والظلم، وكل أشكال الاستسلام.

ولهذا أعلن بوضوح:

«الحياة والحرية صراع، ومن أبي الصراع رفضته الحرية.»⁽²⁾

ففي نظره، لا تُنال الحرية بالأمان، ولا تُصان الكرامة بالتمني، وإنما بالجهاد المستمر، والعمل المنظم، والثبات على المبادئ. والصراع الحقيقي يبدأ أولاً داخل الإنسان، حين ينتصر على ضعفه وخوفه وتردده، ثم يمتد

1 المرجع ذاته، ص 19.

2 أنطون سعادته، الأعمال الكاملة، المجلد الثامن 1948 - 1949، ملحق رقم 4 - خطاب الزعيم في دده الكورة

إلى المجتمع لمواجهة أسباب التخلف والفساد والاستعباد.

طريق النهضة طريق صراع وصبر

ولم يُخفِ سعادته يوماً أن طريق النهضة شاق، بل كان يكرر أن الأمم العظيمة لا تولد من الدعة، وإنما من الصراع والصبر والعمل.

ولهذا قال مخاطباً القوميين:

«إنّ طريقنا طويلة لأنها طريق الحياة. إنها الطريق التي لا يثبت عليها إلا الأحياء وطالبو الحياة. أما الأموات وطالبو الموت فيسقطون على جوانبها!»⁽¹⁾

إنها دعوة إلى الثبات في الطريق، وإلى الصبر على المشقات، لأن الحياة الحرة لا تُنال إلا بالثابرة والجهد. فالذين يطلبون الحياة يدركون أن الإنجازات الكبرى لا تتحقق في يومٍ واحد، وأن كل خطوة في طريق النهضة تحتاج إلى إيمانٍ وعملٍ وصبر.

ولهذا كان يطمئن رفقاءه، رغم كثرة الصعوبات، بقوله:

«فإذا تمسكتُم بإيمانكم القومي الاجتماعي... وصبرتم على الشدائد والمكاره... فإنكم ملاقون أعظم انتصارٍ لأعظم صبرٍ في التاريخ.»⁽²⁾

لا للخوف ولا للاستسلام

كان سعادته يرفض عقلية الاتكال وانتظار الحلول من الآخرين، ويرى أن الأمة التي تفقد ثقتها بنفسها تصبح أسيرة إرادات غيرها.

ولهذا دعا إلى الاعتماد على النفس، وإلى الثقة بقدرات الأمة، مؤكداً:

«إننا نعتقد أنّ الدماغ السوري ليس أقلّ مقدرةً وذكاءً من أي دماغٍ

في العالم.»⁽³⁾

1 أنطون سعادته، الأعمال الكاملة، المجلد الرابع - 1940-1941، خطاب الزعيم إلى القوميين، الزوبعة، بونيس آيرس، العدد 32، 1941/11/15.

2 أنطون سعادته، الأعمال الكاملة، المجلد السابع 1944-1947، «من تكمان لظهور الشوير تحية الزعيم من المهجر للمحتشدين في يوم الإصلاح».

3 ملحق رقم 4، خطاب الزعيم في دده - الكورة 1948/10/17، صدى الشمال - صوت الجيل الجديد، بيروت،

وكان يرى أن الخوف والشك واليأس أخطر على الأمم من قوة أعدائها، لأن الأمة التي تفقد ثقتها بنفسها تعجز عن استخدام ما تملكه من طاقات وإمكانات.

رسالة إلى شباب اليوم

يعيش شباب اليوم في عالم مليء بالتحديات والتغيرات السريعة، وقد يشعر بعضهم بأن المستقبل تصنعه القوى الكبرى أو الظروف الخارجة عن إرادته. لكن رسالة سعادته تأتي لتقول العكس: إن الأمم تنهض عندما يؤمن شبابها بأنهم قادرون على التغيير، ويحوّلون هذا الإيمان إلى عملٍ وصبرٍ وإبداع.

فلا تستسلموا للإحباط، ولا تجعلوا الصعوبات سبباً للتراجع. واجهوا الحياة بثقة، واعملوا بإرادة، واصبروا على طريق البناء، لأن النهضة لا يصنعها المترددون، بل الذين يثبتون في المواقف الصعبة ويواصلون السير نحو غايتهم.

ولهذا تبقى وصيته إلى الشباب من أبلغ ما قيل في الثقة بالنفس والإيمان بالمستقبل:

«آمنوا بأن فيكم قوةً لو فعلت لغيرت وجه التاريخ.»⁽¹⁾

الأدب الشعبيّ العريق بقوميّته وعراقته التاريخية

قصة «دير سيدة صيدنايا» نموذجاً

د. وفا نسيب المهتار

ثقافة



يحيا في كلّ عصر مُتنفّساً «أكسجين»
المنظومة الاجتماعية الحاكمة،
والموجّهة للسلوك، ليكون تارة المُحاكي
لمنطق القوم، وطوراً الموجه لهم نحو
النّهضة الاجتماعية التي لا سبيل
لها من غير الحضن الأدبيّ الذي

لنُكفّ عن تغيّب المؤلّف عن أدبنا
الشعبيّ، ولنقرّ أنّ عصر التدوين
حفظ له ملكية فكر شعبيّ رواه،
فكان اسمه مُخلّداً بين سطور قوم
يُحاكي منطقهم وعاداتهم التي هي
جوهر حياته؛ فبطل الحكاية الشعبيّة

-النفس الأسطوري-

بدأت الحكاية بنفس أسطوري
 لناحية مخاطبة المتخيل الجمعي عن
 القداسة، فامتزج الغيب مع الحقيقة؛
 ليُعيد من خلاله المؤلف تشكيل الوعي
 تحت غطاء العيد، فقدّم بأسطورة
 «أم بزاز» الرّحم الفكريّ الذي يُولد
 التّلاقى، بمحوه الفوارق والحدود،
 تجديداً لروح الأرض المحتضنة لوحدة
 المصير الإنسانيّ، بوصفه ترياقاً
 للخلاص الروحيّ، ومرآة للتصالح
 مع التّاريخيّ والمقدّس، لهزيمة
 الصّخر بقطرة ماء، يمثّل انتظامها
 محور الكون والحياة، ومبعث الأمل
 الذي يحيا بالصّبر والعزيمة والكفاح
 والفكر النّهضويّ، وليس بالأجسام
 الخارقة، ليرتفع «دير صيدنايا»
 محارةً فوق التّل، مُتحدّياً طوفان
 النّسيان، وموضّحاً قيمة الجغرافيا
 في إثبات القوميّة المتفاعلة إرثاً
 حضاريّاً، تبادليّاً، يرفض الانكسار
 الزّمنيّ، مُنتجاً في مغاور الأرض
 هويّة لا تموت، لكونها تتماهى
 مع حركة الطّبيعة، لتحدد التّبادل
 والتّفاعل الثّقافيّ الموروث.

احتضنه لسان ابن منظور بتعريف
 دقيق، اشتمل على فكرة التّادّب بكلّ
 أبعادها الإيديولوجيّة، فما من شيء
 أوجده العدم، إذ إنّ كلّ شيء خُلق
 لهدف، وكذلك الخلق الأدبيّ بأجناسه
 المتنوعة التي مثّل فيها الأدب الشّعبيّ
 الصّورة الأصدق عن حياة العامة
 والجماعات القوميّة.

وهنا تبدو المفارقة التي قد لا
 يتقبلها البعض في كون الأدب الشّعبيّ
 هو رافد الفكر القوميّ، لا بل أكثر
 من ذلك إنّ الأدب الشّعبيّ قوميّ
 الهوى، اجتماعيّ الحُضن، تاريخيّ
 العراقة، وتشهد على ذلك قصّة «عيد
 سيّدة صيدنايا» التي أرادها المفكر
 أنطون سعادة مُتنفّساً أدبيّاً لتقويم
 وجهة السّلوّك الاجتماعيّ، فسخر
 لها البطل الشّعبيّ (إبراهيم)، ليُجسد
 العادات القوميّة، ومنطق الجماعة
 التي خاطبها في سورية، لبث
 الإصلاح في النّفوس، وهو ما يحاكي
 غاية أدبنا الشّعبيّ الذي يختزل
 منطق البطولة من أجل الإصلاح
 وليس من أجل الاستعراض، وهذا ما
 يُمكن قراءته من خلال:

-الصراع بين النبل والغدر

يتقدّم النبل ليكون خطأً بطولياً
 ثابتاً في صورة البطل الشعبي، التي
 أراد لها سعادة (إبراهيم) خليلاً أميناً
 على ملحمة التي عبّرت بالبطل
 الأسطوري؛ ليفتدي الجمال بدمه،
 مُرسخاً فكرة الانتصار والسّمو على
 الضغينة، على الرّغم من الجرح
 النّازف الذي تعدّى به الألم، ليثبت أنّ
 البطولة تُسقى من كأس الرّوح، ومن
 دم المُحارب الذي يكمل انتصاراته
 الرّوحية بجرح الجسد، مُهذّباً روحه
 لاستقبال تجليات الجمال التي تُلخص
 فكرة الصّراع بين النبل والغدر الذي
 مثله «جرّس»، مصوراً عبثية ترصد
 النّقاء، التي تنتهي بانتصار المبدأ
 والقيم والنّفس الكريمة، فتغسل
 الرّحمة بقدسيّتها العبرة التي تنطوي
 على أنّ في كلّ كهف مُظلم (قطرة
 عزيمة) تنتظر من يتلقاها بجبين
 صامد.

-قبول الآخر للعيش بسلام

يتّسع «دير سيدنايا» لنبضات
 الخلق التي تُذيب الحواجز المُصطنعة
 في جغرافيا التقسيم تحت لواء العيد

الجامع لهم؛ لتردّد الأرواح ترنيمة
 انصهار الألوان في بوتقة النور
 الواحد، فتسكب «أم بزاز» قطراتها
 فوق جباه الزائرين، مُظهرة العبرة
 الأسمى في أنّ الأرض حين تفيض
 ببركتها لا تميز بين كف وكف،
 لأنّ السّلام في أن نرى في الآخر
 امتداداً لقداسة الذات. وفضلاً عما
 تقدّم؛ تتماهى الرّموز الأسطوريّة
 من «أدونيس» و«عشروت» مع
 قداسة السيّد العذراء في فضاء
 الحكاية، لتُشكّل جسراً تاريخياً،
 يعبر فوقه المحمديون والمسيحيون
 نحو مرفأ الوحدة القوميّة، فكأنّ
 الذّاكرة الجمعيّة تأبى إلّا أن تجعل
 من التّسامح لغةً عليا تُخرس أصوات
 الخصومة، وتُعلي من شأن الهوية
 الإنسانيّة الجامعة.

-الفلكلور الشعبي

تتشابك سواعد السّوريين محوِّلةً
 ضجيج الاختلاف إلى سيمفونيّة تأخٍ
 وتلاقٍ، تُعقد برباط البهجة المُشتركة
 التي كان الفلكلور الشعبيّ لناحية
 اللّباس عمادها الدّال على الإرث
 الثّقافي والحضاريّ المُرتسم في رحاب

بقطرة الصبر التي تهزم المحن، أو
الانغماس في لغط الحماقة الذي
يُعكر صفو العيد، فيرشد ببوصلته
الوجدانية إلى أن الخلاص يكمن
في موازنة الأمور بحكمة عقلية وقوة
ترتقي بالفكر.

-انتصار الحب-

يتوّج الحب في سيدنا انتصاره
الملحمي الذي اختصرته الأنثى
(نجلا) بميلان خصرها نحو الفضيلة،
مُحاكية حكمة الأدب الشعبي في
معمودية إخراج الحب من ضيق
الاختيار إلى انتصار البطل المُراد
بصوره الجمالية التامة المُتحققة
في شخصيّة (إبراهيم) التي حولت
الجرح إلى حياة، والغربة إلى موطن،
يسكنه الحبيب المنتصران على عنف
المتربصين؛ لتبدو الفروسية عنواناً
جامعاً لاسترداد الكرامة التي اعتدنا
عليها مع حكايات الأدب الشعبي
ومنها استرداد الجليّة من قصر
التّع، لتبدو (نجلا) سعادة جليّة
العصر القومي المستردة بانتصار
(إبراهيم) في معركة الوعي التي لا
تحتاج سوى للشرع الأعلى.

سيدنا كأبجدية بصرية، تطرّز
الجغرافيا الحيّة للبلاد بتضاريسها
وألوانها، لتبدو كلّ غرزة حكاية
صمود تروي كيف صبغ الشعب أيامه
بزهو فكره الذي يحفظ ملامح الأمّة،
ويربط الفرد بجذوره، لتحشد اللوحة
عبرة مفادها أنّ عظمة الشعوب
تُقاس بقدرتها على ارتداء تاريخها
بفخر أمام وجه الزّمن.

-النصح والتوجيه عن طريق المقابلة-

وضعت «نجلا» مُرّة الفارس
الغريب «إبراهيم» في كفة، وعناد
الجاهل «جرجس» في كفة أخرى؛
لتُقابل بين نُبل الإقدام، وخزي
المطاردة الصبائية، مُبيّنة تفاضل
الرّجل الواعي بمنطقه وقوله وفعله
على ذاك العابث، لتبدو المقابلة
بين أدب النّزال، ووقاحة الالتفات
درساً واعظاً، قامت عليه أسس هذه
الحكاية، حالها كحال أدبنا الشعبي
الذي يتوخى النّصح والتوجيه بمقابلة
النّماذج، لينتصر الأكثر إشراقاً ونبلاً
وتأثيراً في النفوس بجماليّة فعله
وحضوره؛ مقدّماً سعادة بذلك للأمّة
خيارين لمواجهة القدر؛ إما التّبرك

كلهم مؤمنون بأنطون سعادته... فمن أفسد تجربته إذن؟

عبد الاله الهويدي



رأي

من أطرف المفارقات أن تسمع بعض السوريين القوميين الاجتماعيين يتحدثون عن أنطون سعادته كما لو أنهم حفظوا فكره حرفاً وروحاً «نحن أبناء سعادته» «نحن مؤمنون بسعادته» «فكر سعادته حي فينا» ثم تنظر إلى الممارسة فتبحث عن سعادته بينهم فلا تجد إلا صورته معلقة على الجدار وبعض الاقتباسات المحفوظة وكثيراً من الخطب.

إن كانوا فعلاً مؤمنين بفكر سعادته فلماذا تبدو المسافة بين ما يقولونه وما يفعلونه وكأنها آلاف السنين؟ المشكلة هنا ليست في مقدار الحب المعلن لسعادته بل في تحويله إلى طقس سياسي فبدلاً من مساءلة النفس والفكر وتجديده واختباره أمام الواقع، يصبح الإيمان به شهادة حسن سلوك يكفي أن تقول «أنا قومي اجتماعي» حتى تتخيل أنك أصبحت تلقائياً صاحب مشروع نهضوي وكأن النهضة تبدأ بالتصريح عنها! فالسوريون القوميون الاجتماعيون الذين يريدون تغيير العالم قبل أن يغيروا أنفسهم، هؤلاء لديهم موهبة

سياسية تستحق الدراسة، يستطيع الواحد منهم أن يحدثك ساعات عن أنطون سعادته وعن النهضة والعقل والمجتمع والأمة حتى تظن أن الرجل خرج للتو من محاضرة لسعادته نفسه ثم تبدأ الممارسة وهنا تنتهي المحاضرة ويبدأ السيرك ويقول لك: «أنا مؤمن بسعادته» جميل لكن عندما تبحث عن هذا الإيمان في السلوك الحياتي الاجتماعي وفي قبول النقد وفي التعامل مع الظروف والواقع وفي العلاقات داخل الجماعة قد تحتاج إلى بعثة تنقيب أثرية

للعثور على ما يتحدثون عنه وبين الممارسة التي يقدمونها

فأسهل أنواع النقد هو ذلك الذي يحمل كل الخراب للآخرين ولهذا نسمع باستمرار أن المشكلة في «التنظيمات الحزبية» أو «القيادات» أو «الانقسامات» أو «الوحدة التي لم تتحقق»

حسناً لنفترض أن التنظيم فاسد من أين جاء أعضاء هذا التنظيم؟

هل هبطوا بالمظلات من كوكب آخر؟ التنظيم السياسي لا يعيش خارج المجتمع، بل يحمل داخله أمراض البيئة التي أنتجته والمحسوبيات الشخصية، الولاءات الصغيرة تقديس الزعامات، الخوف من النقد ازدواجية الخطاب والممارسة والصراع على المواقع، والطائفية والعرقية الدفينة لذلك يصبح مضحكاً أن يلعن الفرد فساد التنظيم صباحاً ثم يمارس العقلية نفسها مساءً وبعدها يعلن أن الحل هو «وحدة الحزب» سعادته حاضر دائماً... إلا عندما يبدأ العمل وصورة سعادته موجودة والاقتباس موجود والتحية موجودة

أين السؤال البسيط لماذا لم تتحول كل هذه الشعارات إلى نموذج حياتي وسياسي واجتماعي قادر على إقناع المجتمع؟ هنا فجأة تبدأ الأعذار. المشكلة في القيادة

وفي الانشاقات وأيضا في التنظيم وفي هذا الجناح أو ذاك الجناح والمشكلة

في الذين لم يحققوا «الوحدة» وحدة ماذا؟ إذا جمعت عشر مؤسسات تحمل الأمراض الاجتماعية والسياسية نفسها فلن تحصل بالضرورة على نهضة قد تحصل فقط على مؤسسة أكبر تستطيع ممارسة الأخطاء بكفاءة أعلى «وحدوا الحزب»... وستنزل النهضة من السماء!

المقر الحزبي الواحد لا يصنع مجتمعاً جديداً والبطاقة الحزبية الجديدة لا تصنع إنساناً جديداً

الوحدة قد تعني فقط أن الجميع أصبحوا يتشاجرون تحت سقف واحد ثم يسمون ذلك «إنجازاً تاريخياً»

لا يمكن بناء نظام سوري قومي جديد بعقل اجتماعي قديم ولا تستطيع أن تطالب بدولة المؤسسات بينما علاقاتك تقوم على المظهر والأشخاص ولا معنى لمحاربة الزعيم السياسي الطائفي والعرقى في المجتمع إذا كنت تبحث في جماعتك ان تكون زعيم ضمن جماعتك ولا تستطيع المطالبة بالنقد العلمي بينما تعتبر كل نقد لحياتك الشخصية والعائلية وفكرك أو تاريخك خيانة هنا تكمن الأزمة الأعمق نريد تغيير أزمة التنظيم كما يقولون، ولكننا لا نريد تغيير أنفسنا ولا العلاقات التي تعيد إنتاجه

ومن أكثر الحجج إثارة للسخرية أن تسمع من يقول «التنظيمات فاسدة» ومن

الذي صنع التنظيمات؟ هل جاءت القيادات من المريخ؟ هل الأعضاء مستوردون من كوكب آخر؟

التنظيم ليس وحشاً مستقلاً يعيش في الغابة التنظيم مصنع من شريعة التعاقد مع الزعيم انطون سعادته كما يجب ان يكون. إذا كان الفرد يمارس المحسوبية في حياته فسيحملها إلى الحزب وإذا كان يقدس النفس فسيبحث داخل الحزب عن وضع نفسه للتقديس وإذا كان يخاف من النقد فسيعتبر المعارض عدواً

وإذا كان يعتبر الولاء أهم من الكفاءة فسوف يبني مؤسسة تكافئ المطيع أكثر مما تكافئ القادر ثم بعد عشرين عاماً يقف أمام المؤسسة التي صنعها ويقول بغضب «اللجنة على فساد التنظيم!»

هذه ليست معارضة للوضع القومي. هذه محاولة لتغيير الأشخاص مع الاحتفاظ بالمسرح والديكور والنص نفسه نخرج ممثلاً وندخل ممثلاً آخر ثم نعلن بدأ العصر الجديد!

وعندما تفشل التجربة الرفقائية تبدأ لعبة توزيع المسؤوليات.

التنظيم مذب، القيادة مذببة الانشقاق مذب، الظروف مذببة المؤامرات مذببة.

أما الثقافة السياسية والاجتماعية التي يحملها الأعضاء أنفسهم فلا أحد يريد وضعها على طاولة التشريح وهكذا يصبح

الفكر دائماً عظيماً والمؤمنون به دائماً مخلصين والفسل دائماً من صنع شيء آخر وهذه وصفة ممتازة لضمان استمرار الفسل إلى الأبد لأن أول شرط للإصلاح هو الاعتراف بأن المشكلة قد تكون فينا أيضاً في طريقة تفكيرنا وعلاقاتنا، وفهمنا للسلطة والحزب والمجتمع.

لا نهضة بتغيير الالفة فالمشكلة ليست أن السوريين القومييين الاجتماعيين بحاجة إلى حزب موحد فقط ولا إلى قيادة جديدة فقط ولا إلى مؤتمر جديد ينتهي بصورة جماعية وبيان تاريخي جديد المشكلة أعمق إذا بقيت المنظومة الاجتماعية السياسية الرفقائية نفسها فإنها ستعيد إنتاج فسادها، لذلك يجب إعادة تنقية الصفوف وعقدنة الرفقاء وإعادة النظر بإعادة البناء النفسية والعقلية للرفقاء وبعدها يمكنكم توحيد التنظيمات غداً

السؤال الحقيقي ليس: «هل أنتم مؤمنون بسعادته؟ بل ماذا فعلتم بالفكر الذي تقولون إنكم تؤمنون به؟ لأن أسهل شيء في السياسة أن تعشق مفكراً مات

أما الأصعب فهو أن تمتلك الشجاعة كما ملكها انطون سعادته وتطبيقها ونقد نفسك قبل أن تجعل الآخر كله مسؤولاً عن فشلك «نحن مؤمنون بسعادته» ربما المشكلة تبدأ من هذه العبارة نفسها.

إلا بتأكيد صحة مؤسسه فقد توقف عن التفكير وتحول إلى تكرار.

لذلك ربما لا يحتاج القوميون الاجتماعيون إلى قسم جديد ولا إلى تنظيم جديد بقدر حاجتهم إلى شيء أكثر إزعاجاً

الى مرآة يسألون أمامها هل نمارس فعلاً ما نتحدث عنه؟

هل نمارس الصدق والقدوة والاقتداء والإخلاص فعلاً كما انطون سعادته؟

هل نقبل النقد كما نطالب الآخرين بقبوله؟

وهل نريد تغيير المجتمع حقاً أم نريد فقط أن يصبح أصحاب السلطة من جماعتنا؟

لا يمكن تغيير الوضع من دون تغيير المنظومة الاجتماعية والسياسية التي تنتجها فمن لا يستطيع ممارسة الثورة على فساد النفس الداخلي يصعب أن يقنع الآخرين بأنه قادر على قيادة ثورة على فساد مجتمع كامل

فالمشكلة في النهاية ليست أن سعادته غائب عن الجدران

المشكلة أنه حاضراً في الصور أكثر مما هو حاضراً في الممارسة والنفس الروحية

الفكر لا يحتاج إلى مؤمنين، بل إلى مفكرين وكتاب وشعراء وفنانين وقارئین وناقدين ومجدين والمفكر لا يحتاج إلى مریدین يكررون كلماته، بل إلى أجيال تستطيع أن تقول له ولو بعد موته أصبت هنا وأخطأت هناك وهذا المفهوم لم يعد كافياً وهذه الفكرة تحتاج إلى إعادة بناء هناك ثقافة اجتماعية وسياسية تنتج السلطة وتبررها وتعيد إنتاجها ولهذا فإن من يريد تغيير النظام من دون تغيير هذه المنظومة يشبه رجلاً يقطع أغصان الشجرة كل عام ثم يتساءل باستغراب:

لماذا عادت الأغصان؟

لأن الجذور ما زالت هناك يا رفيق. قبل أن تنفذوا الأمة... أنفذوا الفكرة من أنفسكم

أزمة السوريين القوميين الاجتماعيين ليست فقط أزمة انقسامات وتنظيم وقيادات فإنها أيضاً أزمة علاقة بالفكر نفسه.

وهل سعادته أداة لفهم الواقع؟ أم أصبح الواقع مجرد أداة لإثبات أن سعادته كان محقاً دائماً؟ الفرق بين السؤالين هو الفرق بين الفكر الحي والعقيدة المغلقة.

الفكر الحي يتغير ويتطور ويصح نفسه أما الفكر الذي لا يسمح لأتباعه

غزة ما بين ذاكرتين

فارس بدر



كلمة الفصل

ومشروع تيودور هرتزل عام 1896 في كتابه: «الدولة اليهودية» وما تلا ذلك من اتفاقيات «سايكس/بيكو» عام 1916 وصولاً إلى وعد بلفور في الثاني من شهر تشرين الثاني عام 1917.

هذا التسلسل التاريخي شكّل المقدمة الضرورية لنكبة العام 1948، وما تلاها من حروب ونكسات، حيث توجت الحركة الصهيونية مدخلاً استراتيجياً لإنجازاتها المتمثلة في القتل والتهمجير والاستيطان والتوسع وبناء المستعمرات والذي رافق تأسيسها ولا يزال حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

الذاكرة الصهيونية المخضبة بالدم الفلسطيني تطمع بالسيطرة والتوسع والذاكرة الفلسطينية المخضبة بالآلام والقهر تحلم بالتحرّر والانعتاق.

وما بين الإثنين تتراكم الجثث على أرض الآباء والأجداد.

الاعتقاد بأنّ ما تشهده غزة هذه الأيام قد بدأ في السابع من شهر تشرين الأول المنصرم، هو إغفال عفوي أو متعمد لتاريخ الصراع في المنطقة، أو بالأحرى لتاريخ المشروع الصهيوني، الذي رسمت بداياته أسفار الكتب الدينية وبروتوكولات حكماء صهيون

عمليات التطبيع وصفقة القرن وتبادل العلاقات الديبلوماسية وفتح السفارات وحفلات الرقص والاحتفالات في الإمارات وسواها.

وصرخةً أمام المجتمع الدولي بمؤسساته وحكوماته وأمام الضمير العالمي الذي يعاني من سبات عميق وجفاف في عروقه وشرائينه.

ان المقاومة الفلسطينية في غزة تدرك جيداً موازين القوى وشروطها، وقواعد الاشتباك ومتطلباتها، كما أنها تدرك جيداً أن حجم المواجهة مع كيان الاغتصاب والقتل والتشريد له متطلباته وموازنه الوطنية والقومية.

ولكن كان لا بد من هذه العملية « الصرخة » التي أرادت أن تعيد الاعتبار لأصحاب القضية وحقوقهم المشروعة في الدفاع عن أرضهم وتاريخهم، ومقدساتهم، ومستقبل أطفالهم، وأجيالهم.

وها هي غزة تكتب بدماء أبطالها ونسائها وأطفالها صفحةً جديدة من صفحات العز والكرامة الوطنية والقومية، وسيكتب التاريخ أنها ألهمت بتضحياتها التي تفوق العقل والمنطق، صفحات مجيدة وخالدة ستبقى ذخراً لأجيال لم تولد بعد.

ثمانية وسبعون عاماً ... رحلة من العذاب والقهر والعهر ارتكبتها المؤسسة الصهيونية عن سابق تصوّر وتصميم، حيث تحولت فلسطين تحت الاحتلال والحصار إلى مختبر حيّ للأسلحة والتنكيل والاعتقالات والسجون إضافةً إلى التدمير المنهجي لأدنى مقوّمات الحياة في المأكل والمشرب وحرّيات التنقل والعمل والدراسة، حيث غدت الحياة جحيماً لا يُطاق.

يُضاف إلى ذلك المشهد المؤلم، قطعان المستوطنين الذين يمارسون كل أشكال الإخلاء والتهجير والقمع اليومي المنظم تحت حماية المؤسسات السياسية العسكرية وعلى إيقاع مخططاتها ومشاريعها العدوانية والتوسعية.

هذا المشهد باختصار، شكّل الخلفية التاريخية لانفضاض السابغ من تشرين الأول والتي تشكّل صرخةً ضد الاحتلال وقمعه، وظلمه وحصاره ومشاريعه.

صرخةً لاستنهاض الداخل الفلسطيني أولاً

وصرخةً لتوعية المحيط القومي على مخاطر ما يخبئه المشروع الصهيوني لمستقبل هذا المحيط.

وصرخةً للمحيط العربي المنخرط في